وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح– ورقلة–

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

عنوان المذكرة:

السياسة العسكرية الصينية في بحر الصين الجنوبي وانعكاساتها على الأمن الإقليمي للمنطقة

مذكرة مكملة للحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات أمنية و إستراتيجية.

إعداد الطالب:

مولود خدايش

إشراف الأستاذة:

د.فريدة طاجين

لجنة المناقشة:

الإسم و اللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
د.قاسم حجاج	أستاذ محاضر	جامعة ورقلة	رئيسا
د.فريدة طاجين	أستاذة محاضرة	جامعة ورقلة	مشرفا
أ.إلياس حود ميسة	أستاذ محاضر	جامعة ورقلة	مناقشا

السنة الدراسية:2017/2016

شـــــــــكر و عرفـــــــــــان

الشكر لله العلي القدير الذي أمدنا بالعون و فتح علينا بنور العلم،

نحمده و نشكره على نعمه و حسن عونه.

أشكر"الدكتورة فريدة طاجين "على قبولها الإشراف على هذا العمل

.....

كما أشكر لجنة المناقشة على قبولها مناقشة هذا العمل

أشكر كل أساتذتي الذين واكبوا مختلف أطوار دراستي

أشكر كل الطاقم الإداري العامل بقسم العلوم السياسية

إهـــــــــــــــــــــداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله لي.....

إلى زوجتي و أبني .....

إلى أستاذتي فريدة طاجين.....

إلى أستاذي عبدالله بالحبيب.....

إلى فاتح حاج سعيد.....

إلى زملاء الطلبة و أصدقائي.....

أهدي هذا العمل شاكرا لهم دعمهم و اهتمامهم

الملخص:

قدمت الدراسة تحليلا للسياسة العسكرية الصينية في بحر الصين الجنوبي وانعكاساتها على الأمن الإقليمي للمنطقة، برؤية وصفية تحليلية و التي سعت لدراسة سلوك المؤسسة العسكرية الصينية من خلال القوات البحرية لها في بحر الصين الجنوبي، باعتباره بحرا استراتيجيا ،و ما لذالك من انعكاسات على الأمن الإقليمي للمنطقة ،حيث لعبت السياسة العسكرية الصينية دور المهيمن و التي أدت بدورها إلى التسابق نحو عسكرة بحر الصين الجنوبي وتنازع دوله على سيادة جزره ،حيث عرف دخول قوى إقليمية و دولية في تأجيج الصراع والتي انجر عنها ترتيبات أمنية إقليمية، و نظرا لأهمية هذا الموضوع حاولت الدراسة التعرض لتساؤل أساسي حول: ما إذ كانت تشكل السياسة العسكرية الصينية في بحر الصين الجنوبي تهديدا للأمن الإقليمي للمنطقة أم أنها تساهم في استقرار المنطقة وصد للقوى الخارجية؟

و محاولة الإجابة عنه من خلال تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول وهي:

-الفصل الأول: الخاص بالتأصيل النظري والمفاهيمي للدراسة، قمنا بالتطرق لنظرية القوة البحرية و نظرية المهيمن الإقليمي و المنهج الوصفي التحليلي.

-الفصل الثاني: تعرضنا فيه لدور السياسة العسكرية في بحر الصين الجنوبي،و الذي تحدثنا فيه و بإسهاب عن القوات البحرية الصينية و النزاع حول جزر بحر الصين الجنوبي و تطور مراحل هذا النزاع.

-الفصل الثالث: الفصل الثالث:واقع الأمن الإقليمي لمنطقة بحر الصين الجنوبي في ظل السياسة العسكرية الصينية ،بالإضافة إلى توضيح طبيعة الترتيبات الأمنية في المنطقة.

-**الكلمات المفتاحية:** السياسة العسكرية، بحر الصين الجنوبي،و الأمن الإقليمي،الأمن الطاقوي.

Résumé

Cette étude présente une analyse de la politique militaire de la chine dans la mer de chine méridionale et ce qu'elle reflète sur la sécurité territoriale de la région.

Avec une vision descriptif l'étude présente, le comportement de l'institution militaire chinoise par la présence des ces forces dans la mer de chine méridionale en tant qu'une mer stratégique.

La politique militaire de la chine a joué un rôle dominant, ce qui a provoqué une course des états pour la militarisation et l'imposition de leur souveraineté sur les iles de la région.

La rentrée des forces territoriale et internationale qu'a connues cette région a produit un conflit entre les états qui a conduit à son tour à des arrangements de sécurité territoriale.

Vu l'importance de ce sujet, nous avons essayé de poser la question principale suivant :

Est ce que la politique militaire de la chine présente une menace pour la sécurité territoriale ou bien, elle contribue à la stabilité de la région et repousser les forces étrangères ?

Pour répondre à cette question nous avions reparti l'exposé à trois chapitres :

Le premier chapitre : Concerne le coté théorique et conceptuel de l'étude.

Le deuxième chapitre : On a évoqué le rôle de la politique militaire de la chine dans la mer de chine méridionale.

Le troisième chapitre : Le contenu de la sécurité territoriale dans la région de la mer de chine méridionale.

Le concept clés : La politique militaire, La mer de chine méridionale, La sécurité territoriale, la sécurité énergétique.

فهرس المحتويات

الموضوع المحتويـــات الصفحة

إهـــــــــــداء

شكـــر و عرفان

الملخص بالغة العربية.....

الملخص بالغة الأجنبية.....

الفهرس.....

مقدمـــــــــة..... **ب–ذ**

الفصـل الأول: التأصـيل النظـري و المفـاهيمي لسياسـة العسـكرية الصـينية فـي بحـر الصـين الجنـوبي وانعكاسـاتها علـى الأمـن الإقليمـي للمنطقة.....**38–17**

المبحـث الأولـى: المقاربـات النظريـة المفسـرة لسياسـة العسـكرية الصـينية فـي بحـر الصـين الجنـوبي و انعكاسـاتها علـى الأمـن الإقليمـي للمنطقة.....**27–19**

المبحث الثاني: مفـــــاهيم الدراســـــــــة.....**34–28**

المبحث الثالث:مناهج الدراســـــــــــــة.....**37–35**

خلاصة:.....**38**

الفصل الثاني:دور السياسة العسكرية الصينية في بحر الصين الجنوبي.....**71–39**

المبحث الأول: القوات البحرية الصينية.....**47–40**

المبحث الثاني:إستراتيجية القوات البحرية الصينية.....**55–48**

المبحث الثالث:الأهمية الإستراتيجية لبحر الصين الجنوبي.....**60–56**

المبحث الرابع:بحر الصين الجنوبي و الدول المتنازع عليه.....**70–61**

خلاصة:.....**71**

الفصل الثالث:واقع الأمن الإقليمي لمنطقة بحر الصين الجنوبي في ظل السياسة العسكرية الصينية.....72-90

المبحث الأول:سباق التسلح في بحر الصين الجنوبي.....73-76

المبحث: الثاني: بحر الصين الجنوبي و الترتيبات الأمنية الإقليمية.....77-81

المبحث الثالث: التداعيات الدولية لسياسة العسكرية الصينية في بحر الصين الجنوبي.....82-89

خلاصة :.....90

خاتمـــــــــة.....92

قائمة المصادر و المراجـــــع:.....94-100

فهرس ،الجداول و الأشكال و الخرائط.....ص

الجدول رقم1:تسابق امتلاك حاملات طائرات في آسيا.....46

الشكل رقم1:حاملة الطائرات الصينية لياونينغ.....47

الشكل رقم2:تكتيكات المعارك البحرية.....49

الشكل رقم3:استصلاح الصين جزر سبراتلي.....53

الشكل رقم4.:تسليخ الصين جزر باراسيل بالصواريخ.....55

خريطة رقم1: توضح سيطرة الصين على سلسلة الجزر الأول و الثانية.....51

خريطة رقم2:المناطق البحرية المتنازع عليها.....62

مقـــــــــدمة

مقدمـــــــة:

شـهدت الصـين تحـولات عميقـة وواسـعة ذات بعـد اسـتراتيجي بنـاء علـى التحـولات السياسـية و الاقتصـادية والإقليميـة التـي عرفهـا مسـرح العلاقـات الدوليـة ،أمـا التحـول الثـاني فهـو الإصـلاحات التـي قـام بهـا الحـزب الشـيوعي سـنة 1978 حيـث أحـدث حالـة الإقـلاع فـي المجـال الاقتصـادي والاجتمـاعي والعسـكري والسياسـي ،ممـا جعلهـا تتوسـع بدبلوماسـية أمنيـة ناعمـة فـي عمقهـا الإقليمـي و تحـول اهتمامهـا إلـى دول خـارج القـارة الأسـيوية كالقـارة الإفريقيـة والأوروبيـة وهـذا نتيجـة اسـتهلاكها الكبيـر للطاقـة وإيجـاد أسـواق جديـدة لمنتجاتهـا ،فقـوة الصـين الاقتصـادية مرهونـة بقوتهـا العسـكرية و التـي شـهدت عمليـات إصـلاحية و تحديثيـة وتحويـل قـدرتها القتاليـة ،فـي منطقـة تتميـز بتنـامي قـوى إقليميـة كالهنـد و باكسـتان واليابـان و إيـران و ماليزيـا و كوريـا الشـمالية ,كمـا تشـهد عـدة قضـايا ذات بعـد دولـي و إقليمـي تثيـر و تـؤجج حـالات من الصراع و التنافس بين القوى الأسيوية وتدخلات لقوى دولية .

وهـذا جعـل مـن الصـين تزيـد فـي حجـم الإنفـاق العسـكري لتصـدي لتـدخلات الخارجيـة وكـبح جمـاح القـوى الإقليميـة والسـيطرة علـى خطـوط و منافـذ تنقـل التجـارة البحريـة و مصادر الطاقة المتواجدة بحدودها البحرية.

1-إشكالية الدراسة:

تعتبـر الصـين أن بحـر الصـين الجنـوبي إرثهـا التـاريخي و مجالهـا الحيـوي فهـي تمـارس فيـه سياسـتها العسـكرية التـي تضـمن تحكمهـا بمنطقـة تتـوفر علـى مـوارد طاقويـة وممـرات بحريـة مهمـة والتـي أدت إلـى تهديـد الأمـن الإقليمـي للمنطقـة والنـزاع القـانوني حـول ملكيـة الجـزر ، و تـداعيات دوليـة للاسـتثمار فـي هـذه القضـية ،وهـذا ما يقودنا لطرح السؤال الرئيسي للمشكلة البحثية.

-هـل تشـكل السياسـة العسـكرية الصـينية فـي بحـر الصـين الجنـوبي تهديـدا للأمـن الإقليمي للمنطقة أم أنها تساهم في استقرار المنطقة وصد للقوى الخارجية؟

2-الفرضية الرئيسية:

-زيادة الترسانة العسكرية البحرية الصينية في بحر الصين الجنوبي يزيد من تقويض القوة العسكرية لدوله و يهدد الأمن الإقليمي للمنطقة.

-زيادة الترسانة العسكرية الصينية في بحر الصين الجنوبي يساهم في استقرار المنطقة ويصد القوى الخارجية.

3-أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذا الموضوع من أهمية القضية التي يعالجها، فالسياسة العسكرية الصينية في بحر الصين الجنوبي و انعكاساتها على الأمن الإقليمي للمنطقة من أهم القضايا الإقليمية حساسية و التي هي محور أجندة كل الدول الكبرى والإقليمية ضمن القضايا ذات الأولوية، خاصة عند رسم الإستراتيجية العسكرية، و هذا بازدياد شدة التنافس بين دول جنوب شرق آسيا على بحر الصين الجنوبي،و الراجع إلى النمو الاقتصادي المتسارع الذي تشهده هذه المنطقة،حيث برزت النزاعات البينية بين دوله في ظل تنازع السيادة حول جزره،مما جعله مادة دسمة لحقل الدراسات الأمنية والإستراتيجية.

4-أسباب اختيار الموضوع: اختيارنا للموضوع تقف وراءه جملة من الأسباب جعلتنا نقتنع بأهميته و بإلحاح دراسته دراسة معمقة، و التي تنقسم بين الذاتية و الموضوعية.

أ-الأسباب الموضوعية :

- أهمية العامل الجيوبوليتيكي للإستراتيجية العسكرية و الذي يعد أحد أهم عامل في تحديد السياسة العسكرية لأي دولة، وبالتالي يتبين من خلال هذه الدراسة عودة الحتمية الطبيعية للسيطرة على حقل الدراسات الأمنية.
- دراسة نظرية **ألفرد ماهان** و التي تبرهن أن القوة البحرية كانت مع المدرسة التجارية تسيطر على الكتابات و التأريخ لمرحلة سالفة ،أما في عصرنا اليوم

لا يـزال لهـا الفضـل فـي تحليـل و تفكيـك العديـد مـن القضـايا خاصـة دراسـتنا التي نطرحها أمامكم.

- و السـبب وراء دراسـة "السياسـة العسـكرية الصـينية " يرجـع إلـى كونهـا قـوة إقليميـة تطمـح إلـى الهيمنـة علـى محيطهـا الإقليمـي و الوقـوف علـى تـداعيات هـذه السياسـة علـى الأمـن الإقليمـي و الـذي يتحـدد ضـمن منطقـة بحـر الصـين الجنوبي أي جنوب شرق آسيا.
- كـون هـذه المنطقـة سـتكون محـل الدراسـات الأمنيـة لأنهـا منطقـة تـداخل القـوى العظمـى ممـا جعلهـا تتمتـع باهتمـام عـالمي و الـدليل لـذلك هـو كثـرة المتخصصـين فـي الدراسـات الآسـيوية و مراكـز البحـث المتخصصـة فـي هـذا الشأن.

ب-الأسباب الذاتيـــة:

- جمـوح الرغبـة فـي التخصـص فـي الدراسـات الأمنيـة و المتعلقـة بالقـارة الآسـيوية والتي تحظى باهتمام القوى العالمية.
- ميـل للدراسـات الأمنيـة عمومـا ، و الآسـيوية خصوصـا و بـالأخص الصـينية و التـي أرى فيهـا أنهـا الدولـة التـي تـؤمن بالتعدديـة القطبيـة و المنـافس البحـري الوحيد للولايات المتحدة الأمريكية.
- تقـديم صـورة كاملـة عـن حجـم قضـية بحـر الصـين الجنـوبي و السياسـة العسـكرية الصـينية التـي تريـد أن تظهـر حجـم التـأثير الـذي ستمارسـه الصـين فـي النظـام الإقليمـي، واختبـار النظريـات المفسـرة لسـلوك الصـين كقـوة إقليميـة وعالمية.

5-أدبيـــات الدراســـة: اسـتقينا أدبيـات دراسـتنا، مـن المراجـع و المصـادر والتـي تطرقـت للموضـوع مـن قريـب أي بـالتلميح وتحـدثت عنـه فـي نقطـة أو فصـل سـواء كانت كتب أو رسائل ماجستير و دكتوراه أو مقالات و التي نذكر منها:

–دراسة الدكتور "عبد القادر دندن" بعنوان:" الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي:آسيا الوسط–جنوب آسيا–شرق و جنوب شرق آسيا سنة2013/2012.

–كتاب "مايكل كلير"بعنوان :"الحروب على الموارد، الجغرافيا الجديدة للنزعات العالمية والصادر سنة 2002".

– هناك دراسة أخرى للدكتور" عبد القادر دندن"بعنوان:"الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية، سنة 2015".

–و دراسة أخرى للكاتب "عبد القادر محمد فهمي"بعنوان:"، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، سنة 2000".

كل هذه الدراسات تحدثت في فصل أو نقطة عن بحر الصين الجنوبي و ما يحدث فيه من نزاع عن سيادة جزره أو إشكالية الأمن الطاقوي بالنسبة لدول شرق آسيا،

وإذا تطرقنا للدراسات التي تعالج الشق الأولي من الموضوع نجد العديد من المقالات و التقارير الصادرة عن مراكز البحث و التي تحدثت عن القوة البحرية الصينية و إستراتيجيتها و نستعرض منها:

–"حسن علي حسن" والذي كتب مقال بعنوان:" بناء القدرة البحرية خيار أم مطلب" و الذي نشرته مجلة المسلح بتاريخ 2014/11/24.

–"جيمس هولمز"حيث نشر دراسة بعنوان:" طريقة الصين في الحروب البحرية منطق ماهان و قواعد ماو"سنة 2011.

والتي كتبت عن القوات البحرية الصينية و عن العقيدة الدفاعية،و هناك الكثير من المقالات التي حللت القوة البحرية وبحر الصين الجنوبي و الكتب و المقالات مثل: "معين أحمد محمود" كتب مقال بعنوان:" البحرية الصينية و السعي نحو القوة البحرية الأكبر" نشر بتاريخ 2015/10/24 .

بينما ميزة هذه الدراسة أنها دراسة درست في إقليم بعيد عن إقليم النزاع و جاءت لتسد و لو بقدر قليل من الفراغ المسجل في هذا الموضوع ، وذالك بتوفير قاعدة بحث للدراسات التي تبحث في السياسة العسكرية الصينية و بالخصوص البحرية منها من نواحي مفاهيمية و نظرية و دراسة عملية للسياسة العسكرية الصينية في بحر الصين الجنوبي و كيفية وضع الخطط و الإستراتيجيات اللازمة لها و تبيان تأثيرها على الأمن الإقليمي لمنطقة جنوب شرق آسيا.وهذا جوهر الإضافة عن الدراسات التي ذكرناه.

6-النظريات المعتمدة ومبررات اختيارها: اعتمدت هذه الدراسة على نظريتين وهما نظرية القوة البحرية و هذا بالنظر لطبيعة الموضوع الذي يرتكز على السياسة العسكرية الصينية في بحر الصين الجنوبي ،حيث تسمح بتحليل القوة الصينية البحرية و فهم اهتمامهم المتزايد بهذا البحر بالإضافة إلى تفاعل القوى البحرية في منطقة جنوب شرق آسيا.

و نظرية المهيمن الإقليمي و التي تجلت بوضوح بعد الحرب الباردة مع بروز ظاهرة الأقلمة كوضع بديل لمواجهة الهيمنة الأمريكية ، و هو ما يساعدنا في فهم التفاعلات الإقليمية و التوترات الحادة التي يشهدها بحر الصين الجنوبي ، مما جعل الصين تهيمن على هذا الإقليم الديناميكي ،بحيث يتيح لها التدرج نحو العالمية بالهيمنة على محيطها الإقليمي.

يقف وراء اختيارنا لهاتين النظريتين مجموعة من المبررات من بينها:

1-طول السواحل الصينية و تاريخ قوتها البحرية مما يؤهلها لتكون قوة بحرية بامتياز.

2-التنافس الإقليمي الحاد بين دول جنوب شرق آسيا و خاصة المطلة على بحر الصين الجنوبي للتحكم به والتي بدورها ساهمت في تسابق محموم على تطوير قدراتها البحرية.

3-هناك صراع قوي بين القوى الإقليمية حيث تريد الصين بسط سيطرتها و هيمنتها على محيطها،ولعب دور عالمي من خلال هذه القضية.

7-المناهج المعتمدة ومبررات اعتمادها:

يعد منهج الوصفي التحليلي أهم أداة تحليلية لفهم هذا الموضوع اثر التحليل العلمي للظاهرة السياسة العسكرية و الوصول إلى المرتكزات والمفاهيم الرئيسية ،والتي ننطلق منها للبحث عن المعلومات و تحليليها ، والوصول إلى نتائج الدراسة، كما يستدعي هذا المنهج استخدام مجموعة من المسوح ،بحيث سنركز في هذه الدراسة على المسح التاريخي و الإحصائي و الذي سيثري الموضوع بمجموعة من الأحداث التاريخية و المؤشرات الإحصائية ،إذ تعمل على تثمين الدراسة و إشباعها بالحجج و البراهين.

8-المفاهيم الرئيسية في الدراسة :حاولنا تحديد مفاهيم رئيسية لتسهيل التحكم في الدراسة وذلك بإعطائها تعريفا إجرائيا وهي:أ-**السياسة العسكرية .**

ب- **بحر الصين الجنوبي.**

ت- **الأمن الإقليمي.**

ث- **الأمن الطاقوي.**

9- حدود الدراسة الزمنية و المكانية:

أ-الحدود المكانية للدراسة: يتحدد هذا الموضوع بمنطقة جغرافية ثابتة وهي بحر الصين الجنوبي والدول المتاخمة له و المتنازع عليه.

ب-الحدود الزمنية: اخترنا للدراسة مجال زماني محدد من 2002 إلى غاية 2016،وتم اختيار هذه الفترة نظرا لما يلي:

-لم تكن هذه القضية ذات أبعاد إقليمية أو دولية قبل هذا التاريخ.

-عرفت هذه الفترة تدويل لقضية بحر الصين الجنوبي ، بدأ بمدونة السلوك سنة 2002.

-كما شهدت القضية أثناء هذه الفترة تنافس قوي بين القوى الإقليمية و الدولية ابتداء من سنة 2010.

10-هيكل البحث: تم و ضع خطة بإمكانها استيعاب الكم الهائل من المعلومات و البيانات ذات الصلة بالموضوع،وفقا لترتيب يسمح بإعطاء صورة و واضحة و مبسطة و التي تناولنها من خلال ثلاثة فصول كما يلي :

- الفصل الأول: يهدف إلى تأصيل خلفية نظرية و مفاهيمية تقوم عليها الدراسة،من خلال توظيف نظرية القوة البحرية وكذالك نظرية المهيمن الإقليمي و التي تدرس طبيعة علاقات التأثير و التأثر بين الصين ومحيطها الإقليمي، أما فيما يخص المفاهيم الرئيسية فقد حاولنا فك الغموض و اللبس الذي يعتريها.وقمنا بتوظيف المنهج الوصفي التحليلي لجمع المعلومات والربط بين الظواهر المختلفة.

-**الفصل الثاني** : يعمل على منح و إعطاء صورة حول القوات البحرية الصينية وإستراتيجيتها المنتهجة في بحر الصين الجنوبي،ودراسة الأهمية الإستراتيجية له الجنوبي وكذلك تطور مراحل النزاع فيه باستخدام المسح التاريخي والإحصائي وتوظيف نظرية القوة البحرية و معرفة معالم السياسة العسكرية في بحر الصين الجنوبي.

-**الفصل الثالث:** تتعلق بالواقع الإقليمي للمنطقة في ظل السياسة العسكرية الصينية و الذي انجر عنه تسابق محموم حول تسليح بحر الصين الجنوبي و انتهاج ترتيبات أمنية تتوافق و سياسات دوله و التي كان لها تداعيات دولية زادت من شدة الأزمة في منطقة جنوب شرق آسيا ككل.

11-الصعوبات البحثية:لكل دراسة صعوبات يواجهها الطالب تتعلق بوفرة المراجع أو قلتها، والتعامل مع النظريات و المفاهيم المتشابكة و يمكن إدراج الصعوبات في نقطتين:

-نـدرة المراجـع المتخصصـة فـي الموضـوع محـل الدراسـة والتـي واجهتنـا بـدءا مـن إعداد الخطة إلى أخر فقرة من الدراسة.

-الوقـت الـلازم للدراسـات المتخصصـة حتـى يتسـنى للطالـب ملامسـة و مداعبـة جـل المشارب الفكرية.

الفصل الأول:

التأصيل النظري و المفاهيمي لسياسة العسكرية الصينية في بحر الصين الجنوبي وانعكاساتها على الأمن الإقليمي للمنطقة

الفصـــل الأول : التأصيل النظري و المفاهيمي لسياسة العسكرية الصينية في بحر الصين الجنوبي وانعكاساتها على الأمن الإقليمي للمنطقة.

يتنـاول هـذا الفصـل التأصـيل النظـري والمفـاهيمي للمفـاهيم الرئيسـية فـي الدراسـة وكـذا المقاربـات النظريـة المفسـرة لسياسـة العسـكرية فـي بحـر الصـين الجنـوبي و انعكاساتها على الأمن الإقليمي للمنطقة,ولهذا تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث .

-**المبحـــث الأول**:المقاربـات المفسـرة للسياسـة العسـكرية فـي بحـر الصـين الجنـوبي حيـث اعتمـدنا مقـاربتين تنتمـي إلـى المدرسـة الواقعيـة وهمـا المقاربـات الجيوبولتيكيـة والمهـيمن الإقليمـي والتـي تهـتم بتفسـير التنـافس الإسـتراتيجي حـول منـاطق النفـوذ الإقليمية وحتى العالمية.

-**المبحـــث الثـــاني**: حيـث نتطـرق فـي هـذا المبحـث إلـى المصـطلحات التـي يجـب الوقـوف عنـدها، و توضـيح التعـاريف المختلفـة التـي أعطيـت لمفـاهيم الدراسـة و ضبطها.

-**المبحـــث الثالـــث** : تتضـمن الدراسـة المـنهج الوصـفي التحليلـي والـذي يبحـث فـي الأسـباب و يـربط بـين متغيراتهـا كمـا تعتمـد علـى المسـح الإحصـائي و التتبـع الكرونولـوجي لـبعض الأحـداث المحوريـة فـي هـذا الموضـوع الـذي يتسـم بمجموعـة مـن الأحداث التاريخية المهمة.

المبحث الأول:المقاربات النظرية المفسرة لسياسة العسكرية الصينية في بحر الصين الجنوبي و انعكاساتها على الأمن الإقليمي للمنطقة.

أن السياسات العسكرية من بين الدراسات التي تحظى باهتمام أكاديمي كبير من قبل باحثي و منظري حقل الدراسات الأمنية و الإستراتجية . لهذا يجد الباحث نفسه أمام مقاربتين هما الأقدر على تفسير هذه الظاهرة , وهما يندرجان ضمن المدرسة الواقعية التي تمتلك تصورات مختلفة حول ظاهرة السياسات العسكرية: المقاربات الجيوبولتيكية خاصة نظرية القوة البحرية , أما المقاربة الثانية هي المهيمن الإقليمي كما تهتم هذه المقاربات بالبحث في ميدان الصراع و التنافس بين الدول حول السيطرة على المناطق ذات الهيمنة الإستراتجية.

بناء على ما سبق , فقد تناولنا في هذا المبحث نقطتين مهمتين , الأولى نتحدث فيها عن المقاربات الجيوبولتيكية والتي نركز فيها على نظرية القوة البحرية لـ **ألفرد مهان**,والثانية تهتم بنظرية المهيمن الإقليمي ونظرتها لسياسة العسكرية الصينية في بحر الصين الجنوبي وانعكاساتها على الأمن الإقليمي للمنطقة.

أولا – السياسة العسكرية الصينية في بحر الصين الجنوبي من منظور المقاربات الجيوبولتيكية

إن بروز العديد من التعقيدات في السياسة العسكرية الصينية جعل إمكانية فهمها بواسطة مقاربة جيوبولتيكية واحدة أمرا صعبا إن لم يكن مستحيلا إلا أن ما تقتضيه هذه الدراسة هو التركيز حول نظرية القوة البحرية لأننا بصدد دراسة السياسة العسكرية الصينية في بحر الصين الجنوبي ،لهذا كان من الضروري إعطاء لمحة عامة عن جوهر نظرية القوة البحرية قبل محاولة إسقاط هذه التصورات النظرية على السياسة العسكرية الصينية في هذا البحر.

1- نظريــة القــوة البحريــة لألفـرد ماهـان Alfred Thayer Mahan (1840-1914)

إن الفتـرة التـي أسـتمد منهـا "ماهـان" مؤلفاتـه وأفكـاره واسـتنتاجاته التـي تهـدف إلـى بيـان تـأثير القـوة البحريـة علـى التطـور التـاريخي تعـود إلـى القـرنين السـابع عشـر والثـامن عشـر ،لأن هـذين القـرنين كانـا عصـرا الامبرياليـة التجاريـة والفتـرة التـي كانـت تتطلـب قـوة بحريـة ملائمـة للـتحكم فـي البحـار وأهميتهـا فـي رسـم مصـير الأمـة ([1])،إذ أصـبحت بين التجارة و السياسة علاقة متشابكة فأصبح التجار ينادون بمقولة:

إن من يحكم المحيط يحكم تجارة العالم.

وإن من يحكم تجارة العالم يحكم ثروة العالم.

و أن من يسيطر على ثروة العالم يحكم العالم ذاته([2]).

شـكلت أفكـار المدرسـة الميركانتليـة الحـافز و الـدافع لطـرح "الفـرد ثـاير ماهـان*"نظريتـه حـول القـوة البحريـة ومقومـات هـذه القـوة التـي أعتقـد بأنهـا تحـدد القـوة و قبـل الخـوض فـي تلـك المقومـات، تبـين لنـا أن نشـير أن "ماهـان "أكـد فـي العديـد مـن كتاباتـه أن الشـرط الأساسـي للقـوة العالميـة هـو الـتحكم فـي البحر،وهـو مـا فعلتـه بريطانيـا سـابقا ،ومـا تقـوم بـه الولايـات المتحـدة الأمريكيـة اليـوم مـن خـلال سـيطرتها علـى المحيطـات و البحـار ،وإذ تطمـح الصـين لفعـل ذالـك ووضـع يـدها علـى أعـالي البحار،وقـد أضـاف "ماهـان" أن الـدول التـي تقـع علـى البحـر يجـب أن يكـون لـديها قـوة

(1)عباس غالي الحديثي، **نظريات السيطرة الإستراتيجية و صراع الحضارات**، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، سنة 2004، ص ص.13-14.

(2) عبد الرزاق بوزيدي، **التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة الأزمة السورية 2010-2014**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير ،فرع علاقات دولية و دراسات إستراتيجية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2015 ، ص .28 .

***الفـرد ثـاير ماهـان:** (Alfred Thayer Mahan) (وُلـد فـي 27 مـن سـبتمبر 1840م – وتـوفي فـي الأول مـن ديسـمبر، 1914م)كـان ضـابط عَلَـم فـي البحريـة الأمريكيـة وجيوسـتراتيجي، وكـان أيضًـا مؤرخًـا، وقـد أُطلـق عليـه لقـب "الاسـتراتيجي الأمريكـي الأكثـر أهميـة فـي القـرن التاسـع عشـر الميلادي." وكـان مفهومـه عـن "قـوة البحـر" مبنيًـا علـى فكـرة أن الـدول صـاحبة القـوة البحريـة الأعظـم سـيكون لهـا التـأثير الأكبـر فـي جميـع أنحـاء العـالم؛ ومـن المعـروف أن هـذا المفهـوم قُـدِمَّ مـن خـلال كتـاب تـاريخي وهـو تـأثير قـوة البحـر علـى التـاريخ، 1660–1783 (1890) (The Influence of Sea Power Upon History). وقـد كـان لهـذا المفهـوم انعكاسـه الهائـل فـي صـياغة الفكـر الإسـتراتيجي للقـوى البحريـة فـي العـالم، وخاصـة فـي الولايـات المتحـدة وألمانيـا واليابـان وكـذلك بريطانيـا؛ ممَّـا أدى فـي نهايـة الأمـر إلـى تنـافس الـدول الأوروبيـة علـى الأسـلحة البحريـة وذلـك فـي تسـعينيات القـرن التاسـع عشـر الميلادي، والتـي شـملت أيضًـا الولايـات المتحـدة. ومـا تـزال أفكـاره مسـيطرة علـى مبـادئ البحريـة الأمريكيـة.وقـد سُـمِّيَت عـدة سـفن باسـم ، وهـي تشـمل سـفن القيـادة فئـة المُـدمِّرات (class of destroyers).وهو صاحب مصطلح الشرق الأوسط.

بحريـة مدعمـة بجيـوش بريـة ،وينطبـق هـذا علـى الولايـات المتحـدة الأمريكيـة و الصـين و بريطانيا.

1- **الموقـع الجغرافـي للدولـة :** ويعنـي بـه موقعها البحري فيما إذا كانت تقع على بحر واحد أو بحرين أو عدة أبحر وصلاحية هذه البحار للملاحة و سهولة اتصالها ببعضها و بأعالي المحيطات ويشترط على الموقع البحري تمكين الدولة من السيطرة على الطرق التجارية الهامة وبالتالي التحكم في قواعد السوق و التصدي لعدو منتظر قد يهدد نطاقها الإقليمي([1]) .

فالنشاط العسكري لأي قطر بحري مثلا يرتبط ارتباط وثيقا بنوع البحر الذي يقع عليه القطر فيما إذا كان مفتوحا أم مغلقا فالبلدان الواقعة على سواحل البحر البلطي تتأثر من الناحيتين التجارية و العسكرية إذ ما سيطرت دولة أجنبية على مداخل هذا البحر، وقد دلت أحداث الحرب العالمية الثانية على ذالك حينما سيطرت القوة النازية على بحر الشمال مما أدى إلى فرض نفوذها على بحر البلطي و ضياع سيادة بلدان هذا البحر ليصبح موقع السويد و الدانمارك من أفضل المواقع.

2-طبيعة سواحل الدولة: وفي هذا الجانب لا يؤخذ طول الساحل بعين الاعتبار وإنما نوعيته وصلاحيته لإنشاء الموانئ فكلما كان الساحل متعرجا وتكثر فيه الخلجان العميقة , أصبح جاذبا لسكان ظهيره ومشجعا لهم لركوب البحر و الاتصال ببقية أقطار العالم ([2]).

3-صفات ظهير الساحل : ويقصد بها أراضي الدولة التي تقع خلف خط الساحل فإذا كانت هذه الأراضي ذات مساحة كبيرة وتتمتع بثروات طبيعية وفيرة تكفي لسد حاجة مجموع سكان الوحدة السياسية فتصبح عامل جذب للسكان نحو الداخل وبذالك يكون التوجه الجغرافي للدولة داخليا عبر اليابس و ليس نحو البحر حتى و إن كان موقعها بحريا وتطل على سواحل طويلة([3]).

---

(1)عبد الرزاق بوزيدي،نفس المرجع،ص.29-30

(2)عباس غالي الحديثي،مرجع سابق ،ص.14

(3) هدياكي كانيدا،**الصين و نهضة القوة البحرية**،ترجمة، إبراهيم محمد علي،تاريخ النشر،2005/09/11. تم الإطلاع بتاريخ 2017/02/10، على الرابط http://www.alghad.com/articles/551356 .

4-مساحة الدولة وعدد سكانها : من المحفزات الرئيسية لبناء القوة البحرية, شساعة المساحة وكثرة السكان إذ يرى "ماهان" أن لهذين العنصرين إمكانية تنوع الموارد الطبيعية داخل المساحة الكبيرة لدولة و كذالك قدرة القوى البشرية المتمثلة بعدد السكان في بناء الأساطيل البحرية و في استعمالها و صيانتها , وهو ما ينطبق على الصين([1]).

5-الخصائص القومية لسكان الدولة: يؤثر عدد السكان وطبيعة تكوينهم على إمكانية إعداد القوات ،فالدولة البحرية القوية تحتاج إلى عدد كبير من السكان ،كما أن طبيعة السكان واتجاهاتهم في ركوب البحر من الضروري وهو ما أكده تاريخ الصين العريق خلال القرن السابع عشر حيث كانت البحرية الأعظم في العالم تحت قيادة الأدميرال "زنج" و التي كانت موضع تقدير، ويعد البحر حرفة لسكان الدولة البحرية ،والقدرة على الإنتاج والتجارة والتطلع إلى الثروة عن طريق التجارة عبر البحار، وهي الخطوة الأولى لإقامة القوة البحرية .

6-توجه السلطة الحاكمة : إن قدرة سلطة الدولة وعزيمتها من العوامل المؤثرة في تطور القوة البحرية ،والتي تتمتع ببعد النظر تلك التي تعطي اهتمامها للبحار المطلة عليها بقدر اهتمامها باليابسة و هو ما لحظناه في تحول الصين من قوة برية إلى برمائية([2]).

القوة البحرية بحسب اعتقاد "ماهان":هي منظومة معقدة تتكون من عدة مكونات (أسطول عسكري وتجاري ،قواعد بحرية وموانى) وقد عبر عنها بالمعادلة التالية([3]):

S.P=N+MM+NB

حيث :N : القوات البحرية (Navy)

MM : البحرية التجارية (Merchant Marine)

NB : القواعد البحرية (Naval Bases)

S.P : القوة البحرية (Sea Power).

---

(1) حسين علي حسين،**بناء القدرة البحرية مطلب ام خيار**،مجلة المسلح،تاريخ النشر،2014/11/24، تم الإطلاع بتاريخ 2017/02/10،على الرابط:http://www.almusallh.ly/ar/navy/562-build-navy .

(2) عباس غالي الحديثي، مرجع سابق، ص.14.

(3) حسين علي حسين، مرجع سابق.

تحقق مفعول نظرية "ماهان" بعد الحرب العالمية الثانية بتفوق الولايات المتحدة الأمريكية وظهورها كقوة عالمية بتبنيها نفس الإستراتيجية البحرية البريطانية , وبذالك تراجعت بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية بحيث فقدت قواعدها البحرية البعيدة (المستعمرات) لتحل محلها قوى أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا و الصين وهذا ما أثبتته الدراسات الأمنية بأن المنافس الوحيد للقوة البحرية الأمريكية بعد الحرب الباردة هو الصين.

و بالتالي فإن امتلاك الصين للقوة البحرية سيقلب موازين القوى البحرية الأخرى التي ترى الصين عدوا لها،وتعد المقومات التي وضعها "ماهان " منطبقة تماما على ما تتوفر عليه الصين من إرادة والمساحة الشاسعة وانفتاحها على البحر ورغبة سكانها في ركوب البحر ،كلها مقومات ودوافع لباء قوة بحرية متميزة في جنوب شرق آسيا و بحر الصين الجنوبي خصوصا.

وبالرغم من الانتقادات التي وجهت لنظرية "ألفرد ماهان" إلا أن آراءه الأساسية لا تزال معقولة, ولا تزال عوامل الموقع ،التنسيق الطبيعي و بما في ذالك الجو و الموارد الطبيعية و طبيعة الناس، ومن ثم طبيعة الحكومة لا تزال كل هذه العوامل الرئيسية التي تؤثر في القوة البحرية لأية أمة.

2- نظرية المهيمن الإقليمي:

إن نظرية المهيمن الإقليمي من بين النظريات التي لاقت استخداما واسعا بعد الحرب الباردة، وقبل الغوص في مرتكزات هذه النظرية لنقف عند مصطلح الهيمنة.

إن كلمة "الهيمنة" Hegemony استخدمت في الأصل لوصف العلاقة بين أثينا و بقية المدن الإغريقية و يعتبر عصر الهيمنة الرومانية Romane Pax المثال الأبرز على الهيمنة،و طبقا لـ"والرشتاين"فإن الهيمنة تعني أكثر من مجرد الزعامة" Leadership"في النظام الدولي،و أقل قوة من حالة الإمبراطورية Empire والقوة المهيمنة هي التي تستطيع أن تفرض قواعدها على النظام الدولي ومن الأمثلة عن الهيمنة في العصر الحديث عصر الهيمنة البريطانية خلال القرن 19م، وعصر الهيمنة الأمريكية في منتصف القرن العشرين([1]).

وقبل الخوض في هذه النظرية لابد من الوقوف على الواقعية الهجومية التي تحدث روادها على أن كل الدول تحاول تحقيق الحد الأقصى من قوتها النسبية وذلك لأن أي دولة لا تستطيع أن تتأكد في أي وقت تظهر القوة التي تطالب بتغيير الوضع الراهن. ويعد **جون ميرشايمر*** هو أحد المؤيدين للواقعية الهجومية ،يقترح بأن القوة نسبية و ليست القوة المطلقة هي الأهم بالنسبة للدول. ويقترح بأن على قادة الدول البحث عن سياسات أمنية تضعف من قدرات أعدائها وتزيد من قوتها النسبية تجاههم.ومن أهم روادها **جون ميرشايمر** و **إريك لابس**([2]).

---

(1)أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية السليمانية ،سنة 2007 .ص ص 362- 384.

(2) جون مير شايمر، **مأساة سياسة القوى العظمى**، ترجمة،مصطفى محمد قاسم،النشر العلمي و المطابع ،الرياض، سنة 2012 ،ص،52.

***جون ميرشايمر**:John J.Mearsheimer ولد في 14 ديسمبر 1947م)، هو أستاذ العلوم السياسية في جامعة شيكاغو التي يدرس فيها منذ عام 1982. ولد في بروكلين – نيويورك، وبها تعلم، وفي الثامنة عشرة من عمره جند في الجيش الأمريكي مدة عامين، ثم درس في الكلية العسكرية ويست بوينت، وتخرّج عام 1970؛ ليخدم بعد ذلك مدة خمس سنوات برتبة ضابط في سلاح الجو الأمريكي. وقد داوم في كلية الخريجين بجامعة كورنيل عام 1975، وحاز شهادة الدكتوراه عام 1980. وحصل على الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة جنوب كاليفورنيا.من مؤلفاته: **العائق النووي والأخلاق الإستراتيجية،ليدل هارت ووطأة التاريخ، مأساة سياسة القوة العظمى (2001 - 2014)، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية (مع ستيفن والت، عام 2000**

قدم **جون ميرشايمر** في كتابه "مأساة سياسات القوى العظمى" شرح لنظرية المهيمن الإقليمي، والتي تعد إحدى أهم نظريات المدرسة الواقعية الهيكلية الهجومية ،حيث أن الأدبيات الأكاديمية تصف نظريته بالهجومية لأنها تراهن بأن الدول لا تسعى لإحداث توازنات في القوى بين بعضها وخاصة الدول العظمى، وإنما تسعى لإخلال التوازنات في القوى لتصبح الأقوى نسبةً لغيرها، وهذا عكس ما قاله "**والتز**" الذي يبرهن أن الدول تسعى لإحداث التوازنات في القوى لاستقرار النظام الدولي، وهذا ما يجعل نظرية **والتز** تصنف بالدفاعية في الأوساط الأكاديمية.

قدم **ميرشايمر** في نظريته خمس مسلمات عن هيكل النظام الدولي وهي([1]):

1- الدول هي العوامل المسيطرة والرئيسية في الساحة الدولية ولا توجد سلطة مركزية عليا فوق الدول، والمقصود هنا أن المؤسسات والمنظمات الدولية كعصبة الأمم سابقا والأمم المتحدة حاليا تلعب دوراً ضئيلا مقارنةً بالدور الذي تلعبه الدول، وعدم وجود سلطة مركزية هو نفس مفهوم المدرسة الواقعية عن الفوضى.

2- كل دولة تمتلك قدرة هجومية، مع تفاوت تلك القدرة بين الدول، لكن مجرد وجود بشر في أي دولة يعني أنهم يستطيعون الهجوم على دولة مجاورة و لو بالحجارة.

3- الدول غير قادرة على معرفة نوايا الدول الأخرى، أي أنه لا تستطيع دولة ما معرفة إذا ما كانت نية الدولة المجاورة عدوانية أم مسالمة، ونية الدولة المسالمة الآن لا يعني أنها قد تكون مسالمة مستقبلاً.

4- أكبر هدف للدولة هو البقاء، ثم يليه أي هدف آخر مثل الازدهار الاقتصادي، ولكن يبقى البقاء هو الأهم.

5- الدول عقلانية في سلوكها، حيث أنها تحسب تبعات قراراتها قبل الشروع فيها.

---

(1)جون مير شايمر، نفس المرجع، ص 52.

(2)ممدوح الشومان،**الواقعية الهجومية المهيمن الإقليمي و محدودية هيمنته**، تاريخ النشر،2016/11/03، تم الإطلاع بتاريخ ،2017/02/13 ،على الرابط:http://a3wadqash.com/?p=284 .

يقر **ميرشايمر** أنه عندما تجتمع تلك المسلمات ينتج عن ذلك ثلاثة سلوكيات للدول العظمى([1]): **أولا:** الدول تخشى بعضها لأنها لا تعلم نوايا بعضها، في حين علمها التام بحقيقة قدرة أي دولة على الهجوم في أي وقت، وأيضا لأن النظام الدولي فوضوي فلا تستطيع أي دولة ضمان المساعدة من أي دولة أخرى عند وقوع هجوم عليها.

ثانيا: الدول تعلم أن الحل الوحيد للدفاع عن نفسها هو بالدفاع عن نفسها بنفسها، دون الاعتماد على الدول الأخرى.

ثالثا : والأهم، أفضل حل للبقاء كدولة فعالة في النظام الدولي هو أن تصبح أقوى دولة، أي أن تصبح المهيمن،وتلك السلوكيات الثلاثة تفرض على الدول العظمى أن تسعى للهيمنة على إقليمها لأنها لا تستطيع الهيمنة على العالم، فالحل الواقعي لضمان أمنها هو الهيمنة على إقليمها.

وهنا نستند إلى تقسيم "**كانتوري** و **شبيغل**" النظام الإقليمي إلى ثلاث قطاعات رئيسية وهي([2]):

-**القطاع المحوري أو المركزي**:(The core sector) و الذي يضم الفواعل الرئيسية في النظام،وقد حددها "ديفيد مايرز" في ثلاثة أنواع:

1- المهيمن الإقليمي أو المتطلع إلى الهيمنة، وهي دولة أو دول تمتلك أو في طريقها لامتلاك قوة كافية للسيطرة على النظام الإقليمي،و هو ما ينعكس على الصين.

2- المساوم وهو دول تمتلك قوة كافية للمساومة بفاعلية مع الدولة المهيمنة أو الطامحة لذلك.

3- الموازن:هو الفاعل الذي يوازن بين الفاعلين السابقين، يتوقف توازن النظام على قوة هذا الطرف، وعدم انحيازه لأي من الطرفين.

---

(1) جون مير شايمر، مرجع سابق ، ،ص .35.

(2) حمدوش رياض، **محاضرات في نظرية التكامل و الاندماج**،تم الإطلاع بتاريخ ،2017/02/12على الرابط:

https://www.google.com/search?q=www.project-syndicate.org&gws_rd=ssl#q=%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D9%8A%D9%85%D9%86+%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A.

ميرشـــايمر يحـاجج بأنــه لا يمكـن لأي دولــة الهيمنــة علــى العــالم بسـبب الجغرافيــة، حيـث أن البحـار تحـول دون تمكـن الدولـة الواحـدة مـن بسـط هيمنتهـا علـى جميـع قـارات العــالم، لــذلك، المهـيمن الإقليمــي لا يســتطيع الهيمنــة إلا علــى إقليمــه، لأن الهيمنــة علـى العـالم تحتـاج مـوارد بشـرية ومالية وعسـكرية هائلـة تفـوق كـل الاعتبـارات الواقعيـة، ولا تســتطيع أي دولــة القيــام بــذلك. لكــن هــذا الواقــع يشــكل هاجســا لــدى المهــيمن الإقليمــي، حيــث أن عقــدة المهــيمن الإقليمــي أنــه لا يريــد لأي دولــة أخــرى أن تهــيمن على إقليمه ، وهو ما تسعى الصين لتحقيقه.

لـنخلص أن نظريــة المهـيمن الإقليمــي مـن بـين النظريـات التــي تكتســي أهميــة بالغــة و هـذا فــي قـراءة القـوى لمـا بعـد الحـرب البـاردة، وبهـا نحـاول قـراءة السياسـة العسـكرية الصـينية فـي بحـر الصـين الجنـوبي وهـو مـا يعكـس تصـرا فـات القـوى التـي كانـت سـائدة فــي فتـرات تاريخيــة متعاقبــة مثـل فرنســا فــي عهـد نــابليون وألمانيــا النازيــة و الاتحـاد السـوفياتي و صـولا إلــى أمريكـا لنقـف عنـد الصـين هـذه القـوة التـي تريـد لعـب دور إقليمــي متميــز .لتقــر أن تعــدد المهيمنــين الإقليميــين ســيؤدي إلــى التعدديــة القطبيــة وهــو مــا لا تريــد الولايــات المتحــدة الأمريكيــة حدوثــه مــن وجهــة نظــر صــينية، فــإن المشـهد الأمثـل، هـو ذلـك المشـهد الـذي تهـيمن فيـه علـى آسـيا، بينمـا تتحـول البرازيـل والأرجنتـين والمكسـيك إلــى قـوى كبـرى تجبـر الولايـات المتحـدة علــى إعـادة تركيـز اهتماماتها على القارة الأمريكية ([1]).

إذن نظريــة المهــيمن الإقليمــي هــي نظريــة مــن ضــمن نظريــات المدرســة الواقعيــة الهيكليــة لـذا ارتأينـا أن نوظـف هـذه النظريـة لأن الصـين تصـارع مـن أجـل أن تهـيمن علـى بحـر الصـين الجنـوبي و بعـض المنـاطق الأخـرى التـي تـروى عطشـها الطـاقوي، غيـر أن تحقيـق الهيمنـة العالميـة يتمثـل فـي صـعوبة إظهـار القـوة عبـر المحيطـات وهـو مـا نلمسـه فـي الفصـل الثـاني مـن هـذه الدراسـة ضـمن إسـتراتيجية البحريـة الصـينية ، غيــر أن السياســة الدوليــة مليئــة بالمطبــات والمخــاطر. ولــن تســتطيع الإرادة الحســنة مهمــا قويــت تهدئــة التنــافس المحمــوم لتحقيــق "الأمــن الــوطني" والــذي ســيزداد حــدة عندما تصبوا الصين للهيمنة على بحر الصين الجنوبي .

(1) جون مير شايمر، مرجع سابق، ص ص178،179

المبحث الثاني: مفاهيم الدراســــــــــــــــــة.

ستعترضـنا خـلال خـوض غمـار هـذه الدراسـة مجموعـة مـن المصـطلحات والتـي نـرى أنها مهمة وتقتضي الوقوف عندها لفكها والقيام بتعريفها وهي :

-**السياســـة العســـكرية** : وهـي السـلوك الـذي تمارسـه المؤسسـة العسـكرية مـن خـلال قواتها المسلحة وفقا لإستراتيجيتها و خططها المبنية على عقيدتها القتالية".

وهناك مجموعة من التعاريف نقتصر على بعضها و هي([1]):

سياســة عسـكرية:- وهـي تلـك السياسـة التـي تتبعهـا الجيـوش والقـادة العسـكريين حيـث نوعيـة التسـليح وأسـاليب التـدريب والأسـاليب القتاليـة والخطـط العسـكرية مـن كيفيـة تنفيـذ المهـام والأهـداف، أي كـل مـا يتعلـق بالشـؤون العسـكرية وكيفيـة إدارتهـا مـن جانـب القادة العسكريين.

مفهـوم السياسـة العسـكرية :هـي مجموعـة مـن الآراء و المفـاهيم العلميـة المدروسـة عـن طبيعـة الحـرب و المهـام العسـكرية للدولـة و طـرق تنفيـذها، و وجهـات نظـر الدولـة لبناء قواتها المسلحة ،وهي انعكاس لسياسة الدولة في المجال العسكري.

ميز الروس بين السياسة العسكرية والإستراتيجية العسكرية. كما يشرح Jacques Laurent في عمله militaries soviétique outil pour la pensée أو أداة من أجل الفكر العسكري السوفييتي فان الأولى تتعلق بالتحضير وباستخدام وسائل القوة المسلحة من اجل الوصول إلى الأهداف السياسية؛ أما الثانية فهي جزء أساسي ومجال أعلى من الفن العسكري يشمل النظرية والتطبيق فيما يتعلق بتحضير القوات المسلحة أو بلد ما للحرب. يمكن أن نفسر رفض الروس للإستراتيجية الكبرى على أنه رفض من جانب الحزب الشيوعي لإخضاع الغايات السياسية للوسائل ، في إشارة واضحة إلى اقتسام سلطته المطلقة مع المتخصصين.

---

(1) صلاح نيوف ، **مدخل إلى الفكر الاستراتيجي** ، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك.ص ص 24-27،تم الإطلاع بتاريخ،2017/02/13،على الرابط:http://boulemkahel.yolasite.com/resources .

-**بحـر الصـين الجنـوبي:** وهـو ذلـك البحـر الـذي يـربط بـين المحـيط الهـادئ و الهنـدي ،ممـا أكسـبه أهميـة إسـتراتيجية بالغـة لمـا يحتويـه مـن مـوارد طاقويـة و ممـرات بحريـة مهمة."

يعـد أكبـر بحـر فـي العـالم بعـد المحيطـات الخمسـة إذ تبلـغ مسـاحته 3.5 ملايـين كلـم²، وتتنـاثر فيـه أكثـر مـن 250 جزيـرة أهمهـا أرخبـيلات بارسـيل و سـبراتلي،ويتفرع بحـر جنـوب الصـين مـن المحـيط الهـادئ ويربطـه "مضـيق تـايوان" ببحـر شـرق الصـين، والجـزء الجنـوبي الغربـي منـه يمتـد مـن خلـيج تايلانـد إلـى بحـر جـاوة. *والمـاء* فـي كافـة أنحـاء هـذه المنطقـة ضـحل غالبـا (أقـل مـن 61 متـرا). أمـا الجـزء الشـمالي الشـرقي للبحـر فعميـق، وأطـول الأنهـار التـي تصـبّ فيـه هـي "نهـر اللؤلـؤ" و"النهـر الأحمـر" و"نهـر ميكونـغ" و"نهـر تشـاو فرايـا"،وتوجـد فـي بحـر جنـوب الصـين ممـرات ملاحيـة رئيسـية وحيويـة للعـالم أجمـع صـار بسـببها ثـاني أكثـر الممـرات البحريـة العالميـة ازدحامـا بحركـة سـفن الشـحن، إذ تمـر عبـره 300 سـفينة يوميـا (200 منهـا نـاقلات نفـط) محملـة ببضـائع تتجـاوز قيمتهـا السـنوية 5.3 تريليـون دولار، تمثـل ثلـث التجـارة العالمية العابرة وخمس البضائع الداخلة إلى الموانئ الأميركية والخارجة منها([1]).

ويعتقـد أن هـذا البحـر يحتـوي علـى احتياطيـات ضـخمة مـن الطاقـة (الـنفط والغـاز) تُقـدر بمـا يتـراوح بـين 23 و30 مليـار طـن مـن الـنفط و16 تريليـون متـر مكعـب مـن الغـاز الطبيعـي. وتقـول التقـديرات الصـينية إن نحـو 70% مـن احتياطياتـه مـن الـنفط والغـاز توجـد فـي منـاطق مياهـه العميقـة التـي تبلـغ مسـاحتها 1.54 مليـون كيلـومتر مربـع، أو المنـاطق البحريـة التـي يتجـاوز عمقهـا 300 متر،كمـا أن بحـر جنـوب الصـين غنـي أيضـا بـالثروات المعدنيـة والسـمكية التـي يعتمـد عليهـا قرابـة 300 مليـون إنسـان مـن سـكان المنطقـة لكسـب معيشـتهم، ويضـم فـي أعماقـه العديـد مـن الكـابلات الحيوية لخدمات الاتصالات الدوليةالحيوية([2]).

(1) **بحر جنوب الصين..نزاع سيادة ينذر بمواجهة دولية**، تاريخ النشر 2016/07/10، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/issues

(2) مايكل كلير .**الحروب على الموارد الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**،ترجمة :عدنان حسن،سنة 2002، دار الكتاب العربي بيروت.ص ص118-119

-**الأمـن الإقليمـي:** "هـو مفهـوم ظهـر أعقـاب الحـرب البـاردة و يتمثـل فـي تنسـيق أمنـي و اقتصادي يكون بين مجموعة من الدول تقع في إقليم جغرافي متقارب و محدد".

وبـرز مفهـوم الأمـن الإقليمـي فـي نهايـة الحـرب البـاردة حيـث نشـأت هيئـات و منظمـات أمنيـة إقليميـة و دون إقليميـة ، كمـا ارتـبط ظهورهـا بعوامـل الجغرافيـا السياسـية (القـارات ، المنـاطق المحيطـة بالبحـار ،المنـاطق دون الأقـاليم) و التـاريخ و الثقافـة و مجموعـة مـن التصـورات الذاتيـة و الموضـوعية ، و بعـد فشـل المنظـورات التقليديـة فـي التوقـع و تفسـير نهايـة الحـرب البـاردة و الأحـداث التـي تلتهـا ، أدى هـذا إلـى ظهـور موجـة جديـدة مـن الكتابـات ، بـرزت معهـا الدراسـات الإقليميـة و أنظمـة الأمـن الإقليمـي مثـــــل كتابـــــات Fawcett,Dase1993 و Sorensen,1995Hurrellو Holm,1995 , Morgan و Lake 1997 ، Schulz 2001([1]).

فقـد سـمحت نهايـة الحـرب البـاردة باسـتقلالية و ديناميكيـة الأمـن خاصـة علـى المستوى الإقليمي، إذ أفرزت ثلاثة تأثيرات رئيسية على مفهوم الأمن الإقليمي ([2]):

1- أدت إلـى التغييـر فـي طبيعـة الأجنـدة الأمنيـة إذ صـارت تتضـمن قضـايا و فواعـل غير عسكرية.

-2 رفع غطاء القوى العظمى على بعض الأقاليم.

-3 حـدوث تغيـر فـي طبيعـة و كثافـة اختـراق القـوة العالميـة لمركبـات الأمـن الإقليمـي في دول العالم الثالث.

ولهذا نستعرض مجموعة من تعاريف الأمن الإقليمـي و هي ([3]):

يعـرف "**بـاري بـوزان**" مجمـع الأمـن الإقليمـي (Regional Security Complex) كـالآتي: "مجموعـة مـن الـدول التـي تـرتبط مخاوفهـا الأمنيـة الرئيسـية ببعضـها الـبعض

(1) تامر بدوي ، **التأثيرات المحتملة لتنظيم الدولة على المجال الأوراسى الأبعاد و التداعيات الإقليمية** ، تاريخ النشر 2014/11/23،تم الإطلاع بتاريخ ،2017/02/15،على الرابط:.
.http://studies.aljazeera.net/ar/files/isil/2014/11/201411238447902657.html

(2) لبنى جصاص ،**دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي،دراسة حالة :رابطة دول جنوب شرق آسيا**،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير،جامعة محمد خيضر، بسكرة،2010/2009،ص.60،

(3) لبنى جصاص ،نفس المرجع،ص. 61.

بصورة لا تجعل من إدراك تهديدات أمنها القومي بصورة منفصلة عن الأخرى أمرا ممكننا".

كذلك هناك تعريف آخر مشابه لذات المفهوم: "مجموعة من الوحدات التي تصبح عمليات الأمننة (Securitization) ومسارات نزع/تفكيك الأمننة (De Securitization) الخاصة بها متداخلة بحيث لا يمكن تحليل مشكلاتها الأمنية بصورة منفردة". وتتكون مجامع الأمن الإقليمية من سلسلة من أنماط التنافس, والتوازنات، وسلسلة من التحالفات والعداءات بين القوى الفاعلة داخل الإقليم([1]).

ويعرف الأمن الإقليمي على أنه :"اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف ، وصولا إلى تبنى سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد و سبل مواجهتها".

في حين يراه آخرون على أنه سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى إلى الدخول في تنظيم و تعاون عسكري لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم"([2]).

وهو ما يجعلنا نربط بين مفهوم أمن الطاقة و مفهوم الأمن الإقليمي، و تشكل مركبات أمن الطاقة (Energy securit complexes) عند" بالونكوربي" من تفاعلات طاقوية مترابطة، بين اثنين أو أكثر من الدول في منطقة جغرافية محددة، تحتوي على علاقة تبعية طاقوية بين دول معينة، و إدراك لتلك التبعية كتهديد ويضم التفاعل الطاقوي علاقات عابرة مثل التصدير و الاستيراد وعبور الطاقة.

و مثلما هو الشأن في نظرية مركب الأمن الإقليمي لـ "**بوزان**" و" **وافر**" ، فالتهديدات التي تنجم عن علاقات التبعية الطاقوية هي أكثر كثافة و حدة بين الدول و الأقاليم المتقاربة جغرافيا([3]).

---

(1) لبنى جصاص ، نفس المرجع، ص.63.

(2) نصر الدين أوشن و محمد خميسي ،**مدى تأثير حقل الدراسات الأمنية بالتنظير في العلاقات الدولية** ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، سنة 2013/2012.ص .6-11،على الرابط:https://www.academia.edu/5510708

(3)عبد القادر دندن. **إلإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة في محيطها الإقليمي: آسيا الوسطى- جنوب آسيا – شرق و جنوب شرق آسيا**، مذكرة مكملة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص: علاقات دولية ، جامعة الحاج لخضر باتنة، سنة 2013 ، ص .59 .

وهكذا يجعل "**بالونكوربي**" من مركب أمن الطاقة جزء من مركب الأمن الإقليمي ، حيث يتفاعلان معا ضمن علاقة تأثير و تأثر يكون فيها أمن الطاقة موازيا للجانب السياسي و الأمني الإقليمي من مركب الأمن الإقليمي ككل ضمن منطقة جغرافية محددة، والتي تجعل الطاقة مصدر من مصادر النزاع و عدم الاستقرار ، بسبب أمننة الطاقة و وضعها ضمن أجندة التهديدات الأكثر خطورة بتبني خطاب القوة و لغة التهديد و إدراك سلبي لاستراتيجيات الطاقوية المتبناة من مختلف الفواعل المعنية([1])

-**أمن الطاقة:** "وهو توفير حاجيات الدولة من الموارد الطاقوية عن طريق الإنتاج أو الاستيراد وتأمين كفايتها ووصولها، وعليه فإن أي أمة بلا أمن طاقوي هي أمة غير كاملة الاستقلال ".

كثير من الدراسات و الأدبيات المهتمة بأمن الطاقة تعج بعدد كبير من التعريفات لهذا المصطلح،بقدر ما تزداد درجة الغموض و التعقيد المحيطين بأمن الطاقة (Energy security) ،و هذا ما يفسر عدم وجود اتفاق حول هذا المفهوم، وكما يقول "**يرغين دانيال**": "الكل يريد أمن الطاقة لكن هناك اختلاف كبير في تفسير معنى أمن الطاقة"، ونجد في الكتابات السياسية الانجليزية استعمال مصطلحات من قبيل " أمن الطاقة و أمن الطلب "للدلالة على نفس المعنى.

لكن الحديث عن هذا المفهوم يقودنا إلى قرار الأميرال "**ونستن تشرشل**" بالتحول إلى استخدام النفط بدلا من الفحم"([2])، و قد اتخذ هذا التحول في مفهوم أمن الطاقة بعدا إستراتيجيا في العلاقات الدولية , لذلك أصبح الهدف الإستراتيجي لكل طرف في الحرب هو الدفاع عن مصادر هذا المورد الأساسي و طرق إمداداته الخاصة.

---

(1)خديجة عرفة محمد ، **أمن الطاقة و آثاره الإستراتيجية**، الرياض 2014.ص 51.

(2) رزيقة غراب و هاجر سي ناصر ، **سياسات أمن الطاقة و تحدي الموازنة بين تأمين الاحتياجات الطاقوية ومتطلبات التنمية المستدامة**،جامعة سطيف،سنة 2015 .ص.2.على الرابط:http://eco.univ-setif.dz/uploads/310h.pdf

لتوضيح الرؤية أكثر حول تعريف أمن الطاقة، نستعرض عدد من التعريفات المختلفة و من بينها([1]):

تعريف الأمم المتحدة عرفت أمن الطاقة سنة 1999 بأنه:" الحالة أو الوضعية التي تكون فيها إمدادات الطاقة متوفرة في كل الأوقات، و بأشكال متعددة،و بكميات كافية و بأسعار معقولة".

أما الباحث "**كسين شنغ ليو**" (Xen cheng Liu) فيعرف أمن الطاقة بأنه :"أمن الإمدادات ديمومة الدخول المتاح لمصادر الطاقة العالمية و أمن الطلب و كفاية استهلاك الطاقة و حماية البيئة".

كما يتبنى "ستين تونيسون" (Stein Tonnesson) و" أشيلد كولاس" (Kolas Ashild) من معهد أوسلو لأبحاث السلام الدولي تعريفا لأمن الطاقة لا يقوم على ربطه بتحقيق الاكتفاء الذاتي أو الاستقلالية الطاقوية ، بل على ضرورة التوازن بين العرض و الطلب :" أمن الطاقة هو تحقيق توازن جيد بين الطلب و المعروض من الطاقة ن لخدمة الغرض المتمثل في تسهيل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المستدامة ، و لا يقصد بالتوازن هنا مجرد العلاقة بين الإمدادات المعروضة و الكمية المطلوبة فحسب ، بل التناسب بين تنوع مصادر الطاقة و قاعدة الاحتياجات المعقدة".

ولهذا كان لابد من التطرق إلى المفهوم الصيني لأمن الطاقة فهي تعده قضية إستراتيجية رئيسية للتنمية الاقتصادية و الاستقرار الاجتماعي و الأمن القومي في الصين،لذلك تنظر بكين لأي نقص في الطاقة على أنه أحد التهديدات الكبرى المحتملة لها، وهي تواجه تحديات مختلفة سواء كانت داخلية بسبب النمو الاقتصادي السريع، أو خارجية بسبب البيئة الدولية المتغيرة وغير المستقرة([2]).

ومن خلال هذه التعاريف نستشف البعد الأمني لطاقة و الذي يرتبط بقضيتين و هما أمن الإمدادات الطاقوية عبر الممررات البحرية من القرصنة ، والكوارث الطبيعية و توفيرها للقوات العسكرية للدولة .

(1)خديجة عرفة محمد ،نفس المرجع،ص 52

(2)عبد القادر دندن، مرجع سابق،ص.105.

و هو ما سوف نتطرق له خلال الدراسة التي تعالج منطقة شديدة الحساسية، وهي بحر الصيني الجنوبي باعتباره أحد أهم مصادر الطاقة في منطقة جنوب شرق آسيا بالنسبة للصين و دول جنوب شرق آسيا.

المبحث الثالث:مناهج الدراسة.

تعتبر العلوم السياسية إحدى تخصصات العلوم الاجتماعيّة التي تهتم بدراسة النظرياتِ السياسية وتطبيقاتها، إلى جانب وصف وتحليل كامل وشامل للنظم السياسية، وسلوكها السياسي، وأغلب هذه الدراسات تكون ذات طابع أكاديمي التوجه، ونظري بحثي، كما تعتمد هذه الدراسات على المناهج خاصة، وقد نشأت وتطورت على يد عدد معين من الفلاسفة وعلماء السياسة، وهو ما جعلنا نستعين بالمنهج الوصف التحليلي والمسح الإحصائي و التاريخي.

أ- المنهج الوصفي التحليلي :

المنهج الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا و يعبر عنها كيفيا بوصفها وتوضيح خصائصها، وكميا بإعطائها وصفا رقميا من خلال أرقام و جداول توضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى"([1]).

بحيث ينطبق المنهج الوصفي التحليلي تماما مع موضوعنا محل الدراسة،فنحن بصدد وصف و تحليل واقع السياسة العسكرية الصينية في الفصل الثاني من الدراسة،فهو مجود تقريبا في كل أنواع البحوث العلمية.

و ويحتوى المنهج الوصفي على عددا من المناهج و الأساليب الفرعية المساعدة مثل المسوح الاجتماعية أو الدراسات الميدانية أو دراسة الحالة وغيرها. ولهذا يكاد المنهج الوصفي يشمل كافة المناهج الأخرى باستثناء المنهجين التاريخي والتجريبي([2]).

(1) صلاح الدين شروخ،**منهجية البحث العلمي**،دار العلوم للنشر و التوزيع،عنابة، الجزائر،سنة2003،ص.150.

(2) ذوقان عبيدات وآخرون، **البحث العلمي مفهومه،أدواته،أساليبه**،دار مجدولاي للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن،(د،ت)،ص.13.

و للمنهج الوصف التحليلي مجموعة من الأهداف و الأسس والخطوات التي سترافقنا في هذه الدراسة،بحيث قمنا بتوظيف الخطوات التي تخدم موضوعنا وهي([1]):

- خطوات المنهج الوصفي التحليلي

1- الشعور بالمشكلة وجمع بيانات ومعلومات تساعد على تحديدها.

2- تحديد المشكلة وصياغتها بشكل سؤال محدد أو أكثر من سؤال.

3- وضع فرض أو فروض كحلول للمشكلة.

4- وضع الإطار النظري الذي سيسير عليه الباحث لدراسته (الافتراضات أو المسلمات).

5- جمع المعلومات بدقة وتنظيم.

6- الوصول إلى النتائج وتنظيمها وتصنيفها.

7- تحليل النتائج وتفسيرها واستخلاص التعميمات والاستنتاجات.

و من بين خطوات المنهج الوصفي التحليلي قمنا بتحديد الخطوات السبع و التي نراها ترافقنا في الفصول الثلاث.

ب- منهج المسح: بالإضافة للمنهج الوصفي التحليلي استخدمنا المنهج المسحي والذي يعرف ([2]):

أنه تجميع منظم للبيانات المتعلقة بمؤسسات سواء إدارية أو علمية أو ثقافية أو اجتماعية كالمدارس والمستشفيات مثلا, وأنشطتها المختلفة وكذلك عملياتها وإجراءاتها وموظفوها وخدماتها المختلفة , وذلك خلال فترة زمنية معينة ومحددة

(1) ذوقان عبيدات وآخرون، نفس المرجع ،ص.14

(2) سامي محمد ملحم، مناهج البحث في التربية وعلم النفس،تاريخ النشر2016/01/06،تاريخ الزيارة 2017/02/20،على الرابط:
https://alawg50.wordpress.com

وأن الوظيفة الأساسية للدراسات المسحية هي جمع المعلومات التي يمكن فيما بعد تحليلها وتفسيرها ومن ثم الخروج باستنتاجات.

يعتبر منهج المسح أشهر المناهج الفرعية للوصف وأكثرها انتشارا في العلوم الاجتماعية.

ويقوم المسح بشكل أساسي على جمع البيانات بشكل منظم حول ظاهرة معينة ثم تنظيمها وتحليلها للخروج بمؤشرات ونتائج للدراسة.

طبيعته الميدانية وجمعه للبيانات حول الظاهرة يساعد على شرح الظاهرة كما هي في الواقع.

-أهداف المنهج المسحي ([1]):

1-وصف ما يجري والحصول على حقائق ذات علاقة بشيء ما.

2-تحديد المجالات التي تعاني من مشكلات .

3-توضيح التغيرات الممكنة والتنبؤ بالتغيرات المستقبلية .

ولهذا أصبح استخدام الأدوات الإحصائية ضرورة ملحة للارتقاء إلى مستوى الدقة و الثبات التي تتطلبها أساليب البحث ,من اجل الوصول إلى مستوى أفضل من الحقيقة ,فالجانب الكمي أمر ضروري أثناء عملية الوصف وتفسير النتائج ، والتعرف على نواحي معينة أو قراءة لبعض الظواهر السياسية و الاقتصادية .

كما تم توظيف المسح الإحصائي في الفصل الثاني وبالخصوص المبحث الأول و الثاني و الثالث، بينما تم استخدامه في الفصل الثالث وبالتحديد في المبحث الأول.

أما استخدامنا المسح التاريخي في الفصل الأول، بحيث وظفنا ذلك في المبحث الأول و الثالث و الرابع و توظيفنا للمسح التاريخ كان تتبع لتطور البحرية الصينية و النزاع على سيادة الجزر المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي.

---

(1) سامي محمد ملحم،نفس المرجع.

خلاصة

نستخلص من خلال معالجتنا للفصل النظري مجموعة من النتائج نوردها فيما يلي :

1-أن كل من نظرية القوة البحرية و نظرية المهيمن الإقليمي يمكن إسقاطهما على السياسة العسكرية،وهو ما نتحقق منه خلال معالجتنا لبقية الفصول.

2-أن المفاهيم التي اخترناها تشبع الدراسة من الناحية المفاهيمية وإزالة الغموض حول بعض المفاهيم رغم عدم ملامستنا لتلك الاختلافات و اكتفاءنا بالتعارف الواضحة والبسيطة.

3-اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي كان في محله كون الدراسة لا تزال بكر،و تطرقنا لها بالوصفة و التحليل لتفكيكها و فهمها و ربط الظواهر المختلفة المتعلقة بالدراسة و استخدمنا المسح الإحصائي و التاريخي منحها هذه الصفة.

الفصل الثاني:

دور السياسة العسكرية الصينية في بحر الصين الجنوبي

الفصل الثاني: دور السياسة العسكرية الصينية في بحر الصين الجنوبي.

تعود جذور تشكيل الجيش الصيني إلى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية عام 1927، تحديدا في أثناء الحرب الأهلية بين جناحي "الكومنتانج" في بداية الأربعينات من القرن الماضي، و في أثناء حرب القوى الصينية الشعبية ضد القوات اليابانية ، و قد بدأت جذور المؤسسة العسكرية على شكل مجموعات مسلحة ، تطبيقا لتصورات "ماو تسي تونغ" التي تشجع على صناعة القوة لدى الأمة الصينية و لاسيما في مجال الحفاظ على المكتسبات القومية للحضارة الصينية التي تسخر السياسة الصينية لصالحها و لأهدافها الكبرى الرامية في النهاية إلى إقامة الصين الكبرى([1]).

ثم بدأت عملية بناء الوحدات العسكرية الصينية في مرحلة الخمسينيات، لتنتقل تدريجيا إلى جيش انضباطي نظامي تسانده أعداد كبيرة من المليشيات الشعبية المسلحة، التي تؤمن بالبعد القومي و الاندفاع الإيديولوجي لحماية مكتسبات الثورة ، وهي تستند إلى تعاليم "ماو" السياسية و الفكرية و تدين له بالولاء المطلق([2]).

سعت القيادة الصينية في مرحلة التسعينات إلى تطوير المؤسسة العسكرية بشكل كبير، بحيث عززت الفرق و الألوية العسكرية بشريا و لوجستيا، و أصبح الأسطول البحري الصيني أسطولا نوعيا من حيث عدد القطع و طبيعتها([3]).

و التي تقودنا لطرح التساؤل التالي:ما هي القوات البحرية الصينية و فيما تتمثل إستراتيجيتها ؟

---

(1) هشام بن عبد العزيز العمار ،**مكانة الصين الدولية**،مذكرة مكملة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية،جامعة الملك سعود، السعودية،سنة2008،ص.81.

(2) محمد نعمان جلال، **العقيدة العسكرية للجيش الصين و دروس للوطن العربي**،مجلة الوسط، العدد،3227،تاريخ النشر2011/07/09،تم الإطلاع بتاريخ،2017/03/02،على الرابط:http://www.alwasatnews.com/news/571641.html .

(3) هشام بن عبد العزيز العمار، مرجع سابق ،ص.82.

المبحث الأول : القوات البحرية الصينية.

نستهل الحديث عن المؤسسة العسكرية و عن الإصلاحات التي طرأت عليها بإيجاز تمهيدا للحديث عن القوة البحرية الصينية.

رغم أن القوة العسكرية الصينية تبدو مخيفة بصفة عامة، نظرا لعدة عوامل أهمها بالطبع القوة البشرية الهائلة([1])، فعدد أفراد القوات المسلحة الصينية يصل إلي 2.5 مليون جندي، وهو ما يشكل الجيش الأكبر عالميا من حيث القوة العددية، إلا أن مسألة الأعداد قد فقدت الكثير من تأثيراتها في ظل تطور نظم التسليح الحديثة، والاعتماد على التكنولوجيا العسكرية أكثر منها على القوة البشرية، عليه فقد تم بناء التقييم بالنسبة للصين حتى تصبح أو تقترب من مفهوم "قوة عالمية"([2]) .

تعرضت المؤسسة العسكرية في ظل الإصلاحات إلى إعادة هيكلة شرع فيها "جانج زيمن" سنة 1996 بقيادة أسماء شابة أكثر حماسا، لتشهد ميزانية الجيش تضاعف إنفاقها العسكري نحو خمس مرات بين عامي 1995 و 2010 إذ صعد من59 مليارات دولار عام 2005 إلى 98,8 مليار دولار عام 2009 ، ووصول بكين للمرحلة التي أصبحت فيها ميزانيتها العسكرية هي الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية حيث تبلغ رسميا 10,5 تريليون دولار في 2014، بزيادة نسبتها 2,11 %، وهذه الميزانية لا تتضمن نفقات تحديث الأسلحة النووية، أو مشتريات أسلحة من الخارج، وتبلغ النفقات العسكرية الصينية الحقيقية ما بين 120 و180 مليار دولار،أما من ناحية المستوى التعليمي فقد ارتفع مستوى القيادات الميدانية الذين يحملون شهادات جامعية إلى 60% و هو ما يعكس الحجم الكبير للتغيرات التي مست مختلف المستويات القيادية في المؤسسة العسكرية([3]).

---

(1) أنس القصاص، **الإستراتيجية البحرية الصينية وتشكل النظام العالمي الجديد**، تاريخ النشر، 10/22 /2015.تم الإطلاع بتاريخ ،03/03/2017على الرابط:/http://ida2at.Com/author/anas-el-qasas .

(2) معين أحمد محمود، **البحرية الصينية و السعي نحو القوة البحرية الأكبر**، تاريخ النشر، 2015/10/24، تم الإطلاع بتاريخ، 2017/03/03 على الرابط:http://defense-arab.com/vb/threads/98651 .

(3) عبد القادر محمد فهمي، **دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي**، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، سنة2000، ص.47.

- البحرية الصينية

أضحت البحرية الصينية تتمتع بدور كبير، حيث أدرجت عام 2006 في جدول البحريات الثمانية الأكبر في العالم ضمن نشرة «أساطيل قتالية» ،و هذا ما دفع الصين لإجراء عدة مراجعات هامة، خصوصا أنها وصلت لأول مرة إلى المركز الثالث مباشرة بعد روسيا و فبل بريطانيا لتصبح إحدى القوى العظمى وفق ما يقول "رنار بريزلن "مؤلف هذه النشرة التي تصدر كل سنتين ، وهو ما يكشف الأهمية القصوى التي توليها بكين لسلاح البحرية. تتشكل البحرية الصينية من خمسة أسلحه وهي سلاح الغواصات و سفن السطح و الطيران البحري والدفاع الساحلي ومشاة البحرية وتمتلك أيضا وحدات متخصصة. وتتشكل البحرية الصينية من ثلاثة أساطيل بحريه وهي أسطول **نانهاي** وأسطول **بيهاي** وأسطول **دونج هاي**.ويعمل بالبحرية الصينية 250 ألف فرد([1]).

- لمحة تاريخية عن سلاح البحرية الصينية.

أقلعت قوات الصين البحرية سنة 1949، و بعد فترة من بنائها، راحت وحداتها الخمس الكبرى: وحدة البوارج، وحدة الغواصات، وحدة السلاح الجوي، وحدة الدفاع الساحلي، ووحدة مشاة البحرية، تتقدم بخطوات واسعة من مرحلة مكنتها نحو مرحلة تعميم بناء المعلوماتية فيها([2]).

بعد 62 سنة من البناء و التطوير، من سفن مدفعية من الخشب إلى مدمرات «تشونهوا شن دون» (الدرع الصيني الرابع) و في عام 1954، لتخصص ميزانية ضخمة لاستيراد 4 مدمرات من صنع الإتحاد السوفييتي. نجحت الصين في عام 1962 في ابتكار أول صائدة غواصات، لتبدأ أول مدمرة صواريخ موجهة «المدمرة جينان» صنعتها الصين سنة 1971، ثم بناء سفينة حراسة مزودة

(1) نبيل سرور، **المؤسسة العسكرية و حماية إنجازات حقبة الإصلاح و الانفتاح**، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 93، تموز 2015،تم الإطلاع بتاريخ ،2017/03/03،على الرابط:https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content .

(2) معين أحمد محمود، مرجع سابق.

بالقذائف الموجهة، صينية الصنع عام 1975 ، للتحول من استيرادها إلى صنعها محليا، وذالك بالاعتماد على قواها الذاتية([1]).

ظهرت «جينان» عام 1981، وقد أضيفت إليها منصة تحمل طائرات ونظام لملاحة الأقمار الصناعية في حين لا تزال محافظة على صواريخها الموجهة المضادة للغواصات مما زادها قوة هائلة ضد الغواصات ومهاجمتها، وبذاك سارت بحرية الصين في خط الملاحة العالي التكنولوجيا، بسرعة كبيرة([2]).

المدمرة «هاربين» التي أطلق عليها باسم «أول مدمرة صينية الصنع» كانت واحدة من الجيل الثاني لمثيلاتها الصينية الصنع و المزودة بفئة من الصواريخ الموجهة للدفاع الجوي، والأسلحة المضادة للغواصات، وذات القدرة على حمل الهليكوبترات، وقد تزودت بحرية الصين بهذا النوع من المدمرات الحديثة خلال تسعينات القرن الماضي، وذلك إن دل على شيء فإنه دل على أن السفن الحربية للصين شرعت تشق الطريق إلى تحقيق أغراض عديدة والقيام بعمليات في أعالي البحر ،في السنوات الأخيرة

قوات غواصات البحرية الصينية هي الأخرى تقدمت إلى الأمام، حيث أنزلت أول غواصة نووية لصين إلى الماء عام 1970، ثم أنزلت أول غواصة نووية صينية الصنع ومزودة بالصواريخ الموجهة إلى الماء عام 1981، حيث زاد عدد الغواصات الصينية وحمولاتها الإجمالية، عشرات أضعاف، قياسا للأيام الأولى لبناء هذه القوات، وقد شكل ذلك ذرعا حصينا تحت الماء([3]).

(1) توفيق حكيمي ،**الحوار النيواقعي النيولبرالي حول مضامين الصعود الصيني** ،مذكرة مكملة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،جامعة حاج لخضر ،باتنة ص ص55-56.

(2) معين أحمد محمود، مرجع سابق.

(3) **حروب قادمة في شرق آسيا**، تاريخ النشر، 2013/04/10،تم الإطلاع بتاريخ،2017/03/10، على الرابط:-http://defense /arab.com/vb/threads/66256

- **تحديث سلاح البحرية:**

قد عزمت بكين على تحديث سلاح الغواصات بشكل جذري، بعد أن أطلقت غواصتين SSN في نهاية العام 2002 ونهاية عام 2003، والجدير بالذكر أن هذا النوع من الغواصات مشتق من الغواصات الروسية طراز Victor-III، وقد أحيط بناؤها بسرية قصوى. وقد تسلمت الصين في العام 2006 الغواصات الثمانية طراز Kilo التي طلبتها من ثلاثة أحواض سفن روسية مختلفة منذ العام 2002 بهدف تسليمها سريعا حسب قول «برنار بريزلن»، الذي يضيف: «ازداد إلى حد كبير الإنتاج المتسلسل للغواصات من طراز Song فضلا عن إنشاء حوضين لبناء الغواصات، توجد اثنتان منها في الخدمة ، وأربع أخرى في طور البناء([1]).

و تتميز هذه الغواصات التي تزن 2250 طن أثناء الغوص، أن تنطلق بسرعة 22 عقدة تحت الماء، كما تم تزويدها بصواريخ مضادة للسفن، بينما تجدر الإشارة إلى نجاح بكين في إنتاج غواصة أخرى أحدث من طراز Yuan، بحجم وسط بين Song الصينية و Kilo الروسية،وتمتلك الصين ما يقارب 51 غواصة منها من يعمل بالديزل وأخرى تعمل بالطاقة النووية([2]).

السفن الخفيفة :

تغيرت صورة الأسطول الصيني بدون ضجيج ولكن بثقة، حيث أن شكلها يشبه شكل السفن الغربية، وينطبق ذلك على المدمرات صنف (Lanzhou)، هذه السفن تبلغ حمولتها 7000 طن، وهي مزودة بصواريخ جوية مضادة صينية طراز HQ-9 و16 صاروخا مضادا للسفن طراز (Ying-Ji-3C803) بمدى 160 كلم. ومجهزة أيضا برادار رباعي الأوجه المستوية يبدو مستوحى من منظومة (Aegis)الأمريكية.دخلت في الخدمة أيضا خلال الفترة الأخيرة وحدتان من طراز (Guangzhou) مزوده بصواريخ روسية طراز SA-N-7 وصواريخ مضادة للسفن طراز C803([3]).

(1) فوزي حسن حسين،**الصين و اليابان ومقومات القطبية العالمية**،دار المنهل اللبناني، بيروت،سنة2009،ص ص ص .79-80-81.

(2) معين أحمد محمود، مرجع سابق.

(3) جميس هولمز،**طريقة الصين في الحرب البحرية منطق ماهان و قواعد ماو**،مركز الإمارات و البحوث الإستراتيجية،سنة 2011،ص.35.

هـذه المـدمرات تبلـغ حمولتهـا 6800 طـن، وهـي قـادرة علـى الانطـلاق بسـرعة 29 عقـدة، ويبلـغ طولهـا 160 م. وحسـب معطيـات برنـار بريـزلن: «هنـاك مـدمرتان أخريـان قاذفتـان للصـواريخ مشـتقتان مـن الـ (Shenzen) التـي كانـت قـد وضـعت فـي الخدمـة عـام 1999 (حمولـة 6600 طـن)، وهمـا مزودتـان بصـواريخ سـطح – جـو طـراز(HQ-9 أو SA-N-6)، بحيـث تـم بنـاء إحـداهما والأخـرى قيـد البنـاء. ومـع المـدمرات الأربـع الروسـية طـراز (Sovremenny) التـي طلبتهـا الصـين مـن أحـواض بنـاء السـفن فـي «سـان بطرسـبورغ»، سـتكون الصـين قـد وضـعت فـي الخدمـة، فـي غضـون أقـل مـن سـنتين، عشـر سـفن دفـاع جـوي كبيـرة، كمـا أن تطـور الفرقاطـات الصـينية هـام أيضـا مـع وضـع الوحـدتين الأوليتـين مـن صـنف (Ma`Anshan) طـراز (Jankai) في الخدمة، مما يرفع عدد المجموعة المتسلسلة إلى أربع سفن([1]).

هـذه السـفن التـي تتميـز بأشـكالها الخفيـة، والتـي بنـي منهـا ثلاثـون نسـخة، مصـممة علـى شـاكلة فرقاطـات(LaFayette)الفرنسـية، وتحمـل هـذه السـفن التـي تبلـغ حمولتهـا 3500 طـن، منظومـة دفـاع جـوي طـراز (Crotale) و8 صـواريخ مضـادة للسـفن.و تضـم فئـة الفرقاطـات أيضـا عشـرا مـن طـراز(Jiangwei-II) أصـغر حجمـا بقليـل مـن الـ 2250 طـن (Ma`Anshan) ، ولكـن بتسـلح مماثـل، وتملـك الصـين أكثـر مـن 100 سـفينة برمائيـة، بينهـا 36 سـفينة تزيـد حمولتهـا عـن 6000 طـن، وكـذلك عـددا مـن المـدرعات البرمائيـة خاصـة بـالجيوش البريـة، وهنـاك دراسـات للحصـول علـى قوارب إنزال مسطحة بحمولة 12000 طن([2]).

حـــاملات الطـــائرات :قامـت الصـين فـي سـبتمبر 2012 بتدشـين حاملـة طائراتهـا الأولـى، لتصـبح بـذلك خـامس دولـة آسـيوية تملـك مثـل هـذا السـلاح، والدولـة الحاديـة عشـرة علـى مسـتوى العـالم مـن بعـد الولايـات المتحـدة وروسـيا وبريطانيـا وفرنسـا وإيطاليـا وأسبانيا والبرازيل والهند واليابان وكوريا الجنوبية و تايلاند ([3]).

(1) محمد بن سعيد الفيطيسي،**التقيم الاستراتيجي للقوة الصينية بعد العام 2014**،المعهد العربي للبحوث و الدراسات الإستراتيجية، تاريخ النشر 2014/01/2208، تم الإطلاع بتاريخ ،2017/03/13،على الرابط:http://alwatan.com/details/1307 .

(2) طارق الشيخ ،**الصين و إستراتيجية حاملات الطائرات**،تاريخ النشر،2016/01/18،تم الإطلاع بتاريخ ،2017/03/13،على الرابط: http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/469222.aspx.

(3) جميس هولمز،مرجع سابق ، ص38.

وعلى صعيد الدول الآسيوية سبقت كل من الهند واليابان وكوريا الجنوبية و تايلاند في امتلاك بحريتها لحاملات الطائرات، و هذا الجدول يوضح ذالك.

جدول رقم (1): تسابق امتلاك حاملة طائرات في آسيا

الدول	سنة امتلاك	نوعية السلاح/حاملة طائرات	الحمولة/طن
الهند	1994-2005	أدميرال غوروشكوف/صنع روسي	45,5 ألف طن
تايلاند	1997	إتش تى إم إس إسبانية الصنع	11,5 ألف طن
اليابان	منذ الحرب ع 2	حاملة طائرات محلية الصنع	14 ألف طن
الصين	1998	حاملة طائرات /صنع روسي	60 ألف طن

المصدر :على الرابط:http://defense-arab.com/vb/threads/66256/ /

إن امتلاك الصين لحاملات الطائرات أفاض الكثير من الحبر وطرح العديد من علامات الاستفهام في دوائر صنع القرار ومراكز البحوث الإستراتيجية ، وهي البداية لمشروع صيني أكبر يكتمل في عام 2040 أي حسب الإستراتيجية البحرية الصينية ، وتغيير العقيدة من البحار القريب إلى استخدام القوة العسكرية في أعالي البحار لترجيح وتأمين المصالح السياسية والاقتصادية لصين مثلما فعلت واشنطن من قبل، و تعود حاملة الطائرات إلى الحقبة السوفيتية، وتم بناؤها في أوكرانيا، وتزن 60 ألف طن، واشترتها بكين من موسكو في عام1998 ([1])، ثم أجرت عليها تعديلات وتحديثات كثيرة في ميناء «داليان»، وتعد العملية استباق وتحضير لقيام الجيش الأحمر بتدشين حاملة طائرات صينية الصنع في عام 2014 ضمن ثلاث أخريات تعتزم بكين إلحاقها بسلاحها البحري المتعاظم، وبعضها مزودة بقدرات نووية، والتي يبدو أنها ستعزز مطالب الصين في بحر الصين الجنوبي في مواجهة التحديات التي تفرضها البحرية الأمريكية([2]).

(1) أحمد دياب، **بحار آسيا تعج بالأساطيل**،تاريخ النشر2013/12/12،تم الإطلاع بتاريخ،2017/03/12، http://www.alkhaleej.ae/supplements/page/e65a59b2-f711-4f21-b325-ba59b22a38f8.

(2) طارق الشيخ ، مرجع سابق.

شكل رقم (1):حاملة الطائرات الصينية لياونينغ

المصـــــــــــــــدر: الـــــــــــــــرابط التـــــــــــــــالي:

http://www.skynewsarabia.com/web/article/892952/%D8%A7%D9%95%D9%86%D9%81%D9%88%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D9%83-%D9%84%D9%8A%D8%A7%D9%88%D9%86%D9%8A%D9%86%D8%BA-%D8%AD%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%B7%D8%A7%D9%8A%D9%94%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%94%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9 q=

المبحث الثاني: إستراتيجية القوات البحرية الصينية.

يساعد منطق "ماهان " الجيوسياسي، على إعطاء دفعة لإستراتيجية الصين البحرية و الممكن أن يؤدي ،ذلك إلى مواجهات مباشرة بين دول بحر الصين الجنوبي أو بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية.بحيث يمثل هذا البحر المسرح البحري الذي تزداد احتمالات التصادم و انتشار القوات المسلحة فيه ، بغية تحقيق أهدافها الجيوسياسية و الإستراتيجية، حيث تستند هذه الإستراتيجية إلى([1]):

– ستهتدي التكتيكات و الممارسات العملياتية الصينية ، بفكر" ماوتسي تونغ"، في حالة نشوب صدام مسلح في بحر الصين الجنوبي أو في أي مكان آخر.

– ستقوم القوات الصينية بدمج نظم الأسلحة الحديثة و القديمة في هجمات تقليدية و غير تقليدية مشتركة حيث ستنفد أعمالا شديدة الهجومية لخدمة أهدافها الدفاعية الإستراتيجية ، و لن تكون الهجمات الجوية الوسيلة الوحيد ة التي تنفد بها القوات عملياتها والذي يتماشى و مقولتي" ماو و صن تسو" . ومفهوم الهجوم المشبع، ويشمل الاستخدام المتكامل لنظم عدة فوق السطح و تحته، ومن الجوى كذلك كما تعد الألغام أو الهجمات الطوربيدية أو الحرب الالكترونية مثالا عن ذلك.

– يفضل المخططون و القادة في البحرية الصينية، الهجمات المتفرقة، تليها الهجمات المتسلسلة، فالهجمات المكثفة.

(1) جميس هولمز.مرجع سابق ، ص ص28–29.

شكل رقم(2): تكتيكات للمعارك البحرية

القوة "ب" القوة "أ"

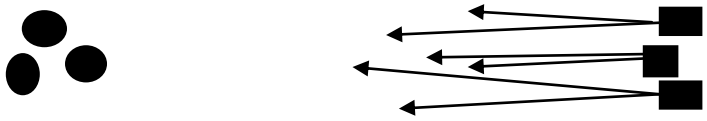

الهجوم المكثف

القوة "ب" القوة "أ"

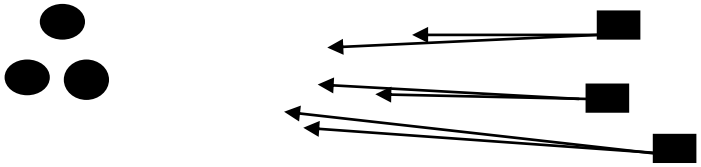

الهجوم المتفرق

القوة "ب" القوة "أ"

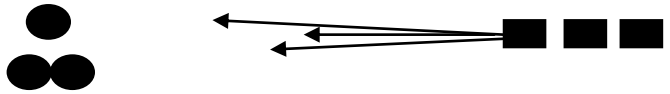

الهجوم المتسلسل

المصدر: جميس هولمز.طريقة الصين في الحرب البحرية منطق ماهان و قواعد ماو، ص14

إذ يوضح هذا شكل الهجمات التي تقوم بها القوات البحرية في المعارك و به لاحظنا الطريقة التي يستخدمها القادة الصينيون في المعارك البحرية([1]).

و يتحدث خبراء الإستراتيجية البحرية الصينية , من أمثال: "ني ليسيونج"،استنادا إلى ماهان و ماو ، بصفة دورية عن انتزاع السيطرة على المياه الواقعة ضمن

(1) جميس هولمز،نفس المرجع . ص 14

سلسلة الجزر الأولى من قبضة البحرية الأمريكية و هم يعتزمون تطويق هذه المياه و السيطرة عليها، بإتباع وسائل هجومية لسيطرة المطلقة على البحار الواقعة ضمن سلسلة الجزر , و هو ما يمثل منعطفا عقائديا في القوات البحرية الصينية ، بعد أن كانت دفاعية لتصبح هجومية ،وهذا بعد تحديث قواتها البحرية بأحدث الأسلحة و خاصة الغواصات النووية وحاملات الطائرات.

-وبعد فإن العمليات و التكتيكات المستخدمة، لتنفيذ هذه الإستراتيجية تحمل نزعة هجومية. و يتماشى هذا المنهج من الناحية الفلسفية و مفهوم "ماوتيسي تونغ"بشأن الدفاع النشيط، هو الذي يربط تحقيق الغايات الدفاعية بتطبيق الوسائل الهجومية، و توجيهات "ماهان" للقوات البحرية الأضعف ،بفرض سيطرتها على المياه ذات الأهمية الحيوية إليها.

- استهداف فرادى لسفن أو المفارز الصغيرة ,بغية إبادتها .

- دمج الأدوات غير العسكرية للقوة الوطنية في المجهود الدفاعي ، فعلى سبيل المثال من الممكن أن تنقل بكين إلى تايوان أو واشنطن العواقب الدبلوماسية و الاقتصادية الدائمة التي يسفر عنها الاشتباك مع الصين([1]).

و في هذا الإطار اعتمدت الصين على إستراتيجية بحرية تقوم على التطور المتدرج عبر ثلاث مراحل([2]):

1-**المرحلة الأولى 2000-2010** : تهدف لإرساء الصين السيطرة على المياه الواقعة ضمن السلسلة الجزرية الأولى التي تربط أوكيناوا و تايوان و الفلبين.

2-**المرحلة الثانية 2010-2020** : تهدف فيها لسيطرة على السلسلة الجزرية الثانية التي تربط سلسلة جزر أقازاوارا (Ogasawara)، غوام (Guam)، و إندونيسيا.

3-**المرحلة الثالثة 2020-2040**: وهي المرحلة النهائية التي تطمح فيا الصين لوضع حد للسيطرة الأمريكية في المحيطين الهادي و الهندي، و استعمال حاملات الطائرات كمكون أساسي في قوتها العسكرية البحرية([3]).

---

(1) جميس هولمز، نفس المرجع. ص 30.

(2) عبد القادر دندن،**الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية**،مركز الكتاب الأكاديمي،عمان،سنة2015 ،ص ص 65-67.

(3) أميمه على طه،**العلاقات الصينية الأمريكية بعد الحرب الباردة**،مذكرة تكميلية لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية، سنة 2002، ص113.

ولتوضيح سلسلة الأولى و الثانية من الجزر التي تسعى الصين لسيطرة عليها، توضح الخريطة ذلك.

خريطة رقم (1): توضح سيطرة الصين على سلسلة الجزر الأول و الثانية.

المصدر: على الرابط التالي:http://www.sns.sy/home/view_news/93572

اعتبر بعض المحللين الإستراتيجيين أن إعلان الصين إستراتيجية «المياه الزرقاء» و قرارها الشروع في الحصول على حاملات الطائرات، نقطة تحول مهمة في العقيدة الإستراتيجية الصينية التي كانت تاريخيا قائمة على أساس «حماية الحدود»، وتحولت الآن إلى «حماية المصالح» والانتشار في أعالي البحار . وهي تسابق الوقت لحيازة 80 غواصة متطورة بحلول العام 2020 (أي ما يوازي قدرة الولايات المتحدة الأمريكية). ووفق تقديرات عسكرية فإن الصين تسعى لامتلاك ما يزيد على 700 قطعة بحرية مزودة بأحدث أنواع الصواريخ وأجهزة الاتصال والتوجيه([1]).

لنستنتج أن الصين لم تعد تخفي محاولاتها المتكررة للحصول على طرق و ممرات بحرية وموانئ في مناطق بعيدة عن أراضيها، كباكستان وبنغلاديش وسيريلانكا وموريشيوس و المتمثل في (إستراتيجية عقد اللؤلؤ في المحيط الهندي) وكل هذه مؤشرات واضحة على إدراك الصين لأمرين([2]):

1- أهمية القوة العسكرية البحرية في تدعيم هيبتها واقتصادها، فالبحر كان يشكل الخاصرة الرخوة التي أتت منها كل القوى التي احتلت الصين في فترة لا تزال تشكل عقدة للكبرياء الصيني.

2- حقيقة أن معظم القوى الدولية التي امتلكت القوة والنفوذ عبر الزمن لم تصل إلى ذلك إلا بعد امتلاكها لقوة بحرية ضاربة ولأساطيل ضخمة.

ولتنفيذ هذه الإستراتجية قامت الصين بانتهاج سياستين تتمثل الأولى في استصلاح الأراضي والثانية تحديد منطقة الدفاع الجوي وهذه الأخيرة هي قيد المشاورة وجعلها كورقة ضغط في المستقبل القريب.

---

(1) توفيق حكيمي ،مرجع سابق،ص.56.

(2) **إستراتيجية القوات البحرية الصينية ثلاثية المقومات**،تاريخ النشر ،نوفمبر 2010،تم الإطلاع بتاريخ،2017/03/17،على الرابط: http://www.iiss.org/terms-and-conditions.

1-استصلاح الأراضي و حرية الملاحة.

تشتد حدة التوتر في ظل محاولات الصين تغيير الوضع القائم في المنطقة عن طريق بناء الجزر و استصلاح الأراضي على نطاق واسع وشرعت بكين في تنفيذ هذه الإستراتيجية على نحو متسارع، كما أنشأت الصين جزرا اصطناعية في جزر "سبراتلي" حيث بدأت في تطوير البنية التحتية في أربع من الجزر الخمس التي قامت بتوسيعها من خلال استصلاح الأراضي ،وفي تقرير سنوي للكونغرس يقر بأن الصين استصلحت حوالي 200 هكتار في خمسة مواقع متقدمة في المنطقة المتنازعة عليها و أطلقت عمليات تطوير للبنية التحتية في أربع منها، كما قامت فيتنام باستصلاح120 هكتارا في الجزر القريب منها فالصين ليست الوحيدة التي قامت بهذا العمل([1]).

و الشكل الذي أمامنا يوضح بعض الأعمال التي تقوم بها بكين لاستصلاح جزر سبراتلي في بحر الصين الجنوبي.

شكل رقم (3):استصلاح الصين جزر سبراتلي

المصدر:على الرابـــــط التالي:http://www.annaharkw.com/Annahar/Article.aspx?id=567324&date=16062015

(1) جوناثان بير كشيرميلر،**بحر الصين الجنوبي بؤرة الصراع القادم**، ترجمة كريم الماجري،تاريخ النشر،6يونيو2016،ص .3،تم الإطلاع بتاريخ 2017/03/15، على الرابط،http://studies.aljazeera.net/ar/reports0606075436247.html

وعلى اثر هذه السياسة وصلت العلاقة بين الصين و الفيليبين إلى منعطف حرج فيما يتعلق بالنزاع القائم بين البلدين حول السيادة في بحر الصين الجنوبي.

2-تسليح وتحديد منطقة الدفاع الجوي.

على الرغم من احتمالية استمرار الصين في استصلاح الأراضي ،هناك تحرك آخر بدأ يلوح في الأفق، فمن الممكن أن تتيح هذه المشروعات الفرصة لبكين لاستخدام أدوات أخرى لفرض نفوذها على بحر الصين الجنوبي ، مثل الرادار البعيد المدى ، و أنظمة الصواريخ المتقدمة ، قبل أن تحتاج إلى الاستعانة بالطائرات، وهنا نشير إلى أن الصين قد انتهت بالفعل من إنشاء مساحة من اليابسة لاستخدامها مهبطا للطائرات بالقرب من "شعب فيري " المرجانية المتنازع على سيادتها بين كل من الفيليبين و فيتنام وتايوان ([1])، دون أي اكتراث باحتجاجات واشنطن و حلفائها و شركائها، ولا شك في أن هذه التطورات تسهم في تغيير الوضعية الراهنة للمنطقة، وتؤسس التحركات التي تقوم بها بكين لإعلان منطقة تحديد الدفاع الجوي من قبلها فقط ، وأن جميع الطائرات التي تستخدم هذا المجال عليها الالتزام بمجموعة من القواعد مثل : تحديد خط مسار الطيران، و الاستعانة بأجهزة الإرسال عن بعد للتواصل مع السلطات الصينية ورغم ذلك تدرك الصين أنها لا تستشعر أي تهديد لأمنها الجوي،من قبل دول جنوب شرق آسيا ، وهي تنظر بتفاؤل إلى العلاقة مع دول الجوار و إلى الوضع القائم في منطقة بحر الصين الجنوبي.و أن تحديد منطقة الدفاع الجوي هي ورقة ضغط من قبل الصين مرهونة بسلوك الدول الأخرى التي تنازعه السيادة و استخدامها في حالة تصاعد التوتر([2]).

(1) جوناثان بير كشيرميلر، نفس المرجع،ص.4

(2) عبد القادر دندن، **الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة في محيطها الإقليمي: آسيا الوسطى- جنوب آسيا – شرق و جنوب شرق آسيا،** مذكرة مكملة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص: علاقات دولية ، جامعة الحاج لخضر باتنة، سنة 2013 ، ص 264 .

شكل رقم (4):تسليح الصين جزر باراسيل بالصواريخ

المصدر:على الرابط التالي:https://www.google.com/search?noj=1&tbm=isch&sa=1&q

المبحث الثالث: الأهمية الإستراتيجية لبحر الصين الجنوبي.

تصاعدت مصالح الصين في البحر نتيجة التغيير الدرامي في مركز ثقلها الديموغرافي و الاقتصادي لصالح أقاليم السواحل الشمالية الشرقية و بالتالي كانت مصممة على دعم إقليميها الوطني، وبناء عليه أكدت سيادتها على جزر سبراتلي و الجزر الأخرى و أن لها الحق في استخدام القوة لدفاع عنها و اعتبارها المشكلة الإقليمية المركزية الخاصة بالصين و التي تتمثل في قضية السيطرة على بحر الصين الجنوبي ، ولاسيما الجزر المهمة فيه.وبناء عليه تبين لنا تقسيم هذا المبحث إلى نقطتين ،الأولى تتحدث عن بحر الصين الجنوبي و الثانية نتطرق فيها إلى الأمن الطاقوي في بحر الصين الجنوبي.

أولا : الأهمية الإستراتيجية لبحر الصين الجنوبي بالنسبة للصين.

تأتي المنطقة ضمن أولويات صناع القرار الصينيين عند وضعهم لإستراتيجيتهم في مختلف المجالات ،وهذا للحفاظ على مكانتها الإقليمية و العمل على تحقيق طموحاتها العالمية في وجه القوى الساعية لعرقلة مسار صعودها المتسارع من جهة ، وتحقيق أمن الطاقة المتصل بتوفير الموارد الطاقوية للاحتياجات المتزايدة للبلاد ، وتجنب كل ما من شأنه أن يؤثر على تدفق الإمدادات و استمراريتها من جهة أخرى.حيث كانت الإستراتيجية البحرية للصين أثناء الحرب الباردة تقوم على ثلاثة مهام رئيسية([1]):

1-الاحتراس من أي غزو سوفياتي.

2- صد أي هجوم نووي انطلاقا من قاعدة بحرية.

3- حماية خطوط المواصلات البحرية،وحماية الإدعاءات الصينية في الثروات الطبيعية و المناطق المتنازع عليها في منطقة المحيط الهادئ.

---

(1) عبد القادر دندن، **الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة في محيطها الإقليمي: آسيا الوسطى- جنوب آسيا – شرق و جنوب شرق آسيا** ،نفس المرجع،ص.266.

و فـي مطلـع التسـعينيات تغيـرت أولويـات هـذه المهـام، أي بعـد أن أصـبحت الحـرب البـاردة جـزء مـن التـاريخ، وذلـك بتزايـد الاهتمـام بـالخطوط البحريـة و الثـروات الطبيعيـة في المنطقة.

و يعتقـد المحللـون الإسـتراتيجيون بـأن الصـين لـديها طموحـات تهـدف لتحقيقهـا بالقوة،لمـا تمتلكـه كـل مـن سلسـلتي سـبراتلي و باراسـيل مـن أهميـة و هـد لعـدة اعتبارات([1]):

-السـيطرة علـى الطـرق أو جميـع خطـوط المواصـلات البحريـة و التـي تمـدها بالطاقـة وخاصة القادمة من الخليج العربي.

-السيطرة على مخزونات النفط في بحر الصين الجنوبي والشرقي.

-السيطرة على مداخل مضيق ملقا و غيره من المضايق.

وبعـد الحـرب البـاردة، أصـبح منظـور القيـادة الصـينية لبحـر الصـين الجنـوبي يركـز علـى مـا يحتويـه هـذا البحـر مـن خطـوط مواصـلات بحريـة ،وهـو مـا تطرقنـا إليـه فـي المبحـث الثـاني، والتـي باتـت تمثـل شـريان الحيـاة للاقتصـاد الصـيني و عـاملا محـدد فـي تحقيـق الصـين لأمنهـا الطـاقوي وبالتـالي لأهـدافها التنمويـة والإسـتراتيجية، و حفـاظ النظام الشيوعي الصيني على شرعيته([2]).

تحتضـن منطقـة جنـوب شـرق آسـيا لكـل طـرق العبـور لنقـل الطاقـة إلـى الصـين و القادمـة مـن الشـرق الأوسـط و إفريقيـا و مختلـف أنحـاء العالم،يجعلهـا منطقـة ذات أهميـة لأمـن الطاقـة الصـيني و التـي تمثـل فرصـا بديلـة لطـرق بحريـة وبريـة لنقـل و اسـتيراد الطاقـة و تحتـوي منطقـة جنـوب شـرق آسـيا و التـي هـي محاطـة بشـمال شـرق آسـيا و جنوبهـا و غـرب الباسـفيك علـى حـوالي 12 مضـيقا إسـتراتيجيا و مسـطحات تضـمنت كـل طـرق الشـحن و النقـل مثـل:مضـايق "سـوندا"،"غاسـبار" و

(1) سفيان بلمادي،**جوسياسة المضايق البحرية الإستراتيجية و أمن إمدادات الطاقة مضيق ملكا و أثره على أمن الطاقة الصيني نموذجا،سنة2015**،ص ص.32-33،تم الإطلاع بتاريخ 2017/03/16،على الرابط: http://diae.net/wp-content/uploads

(2) خد يجة عرفة محمد،مرجع سابق،ص164.

"لومبوك"،"ماكاسار"،م"الوكو"، وبحر الصين الجنوبي أهمها على الإطلاق مضيق "ملقا"([1]).

وقد تحول بحر الصين الجنوبي في السنوات الحالية إلى واحد من بين أكثر خطوط النقل البحرية الدولية ازدحاما، حيث يمر أكثر من نصف الشحن العالمي لسلع عبر مضايق ملقا و لومبوك و سوندا،و يمثل النفط و الغاز الطبيعي المسال و الفحم و الحديد أغلبية الشحنات العابرة، فأكثر من 100 ألف ناقلة للحاويات و سفن تجارية أخرى تعبر تلك المضايق سنويا،وتحمل ناقلات النفط أكثر من 3 ملايين برميل من النفط الخام عبر تلك المضايق يوميا، ويمر عبر مضيق ملقا لوحده أكثر من 9,5 مليون برميل من النفط يوميا([2]).

أكد الباحث الفيتنامي "فام كانغ مينه"(PhamQuangMinh) أنه :"ليس من المبالغة القول أن من يسطر على بحر الصين الجنوبي يسطر على الاقتصاد العالمي،مادام هو الرابط بين المحيط الهندي و غرب المحيط الهادي أين تمر غالبية إمدادات الطاقة المتجهة إلى الصين و اليابان و كوريا الجنوبية و تايوان ،و لذلك يعتبر بحر الصين الجنوبي متنفس الحياة لاقتصاديات شرق آسيا".

وقد وصف "نيكولاس سبيكمان" بحر الصين الجنوبي بأنه"البحر الأبيض المتوسط الآسيوي ،و شاع مؤخرا وصفه بأنه الكاريبي الصيني"،ومثلما حاولت روما و الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على البحر المتوسط و الكاريبي على التوالي، فإن الصين تبحث الآن عن السيطرة على بحر الصين الجنوبي([3]).

أن الصعوبات التي تواجه الصين في مسألة خطوط المواصلات البحرية،مما شكل إدراك المخططون الصينيون تشكيل قوة بحرية متقدمة،وهو ما أدى إلى إحداث تحول جذري في العقيدة البحرية الصينية من خلال ما لمسناه في إستراتجية البحرية الصينية.

---

(1) سفيان بلمادي،نفس المرجع،ص.34.

(2)عبد الصمد سعدون عبد الله، **الصراع على موارد الطاقة دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي للصين**، المجلة العربية للعلوم السياسية، ص112 ،تم الإطلاع بتاريخ ،2017/02/20،على الرابط:
.http://www.caus.org.lb/Home/electronic_magazine.php?emagID=59&screen=3#

(3) **حروب قادمة في شرق آسيا**، مرجع سابق.

كما قامت بكين بمجموعة من الخطوات من أجل تأمين الطاقة و من بينها الاستثمار في بحر الصين الجنوبي حيث أقامت الصين عبر المؤسسة الوطنية الصينية للنفط البحري، استثمارات بقيمة 20 مليار دولار في المنطقة، من أجل الوصول إلى الاحتياطات النفطية، وتأتي على رأس تلك الاستثمارات منصة النفط العملاقة التي تحمل اسم "HD-981" ، والتي بلغت تكاليف إنشائها 925 مليون دولار، ولديها المقدرة على التنقيب حتى عمق 10-12 ألف متر، ودخلت الخدمة في شنغهاي عام 2011 ويعتقد أن بحر الصين الجنوبي، لديه احتياطي نفطي يبلغ ما بين 7 إلى 11 مليار برميل نفط، و5,3 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، وتقول الصين إن المنطقة تحتوي على احتياطي نفطي يبلغ ما بين 170 و200 مليار برميل، واحتياطي من الغاز الطبيعي يبلغ 16 تريليون متر مكعب. وتقع 70% من احتياطيات النفط والغاز في المنطقة، في البحر([1]).

ثانيا:الأهمية الإستراتيجية لبحر الصين الجنوبي بالنسبة لدوله.

على مدى السنوات القليلة الماضية، أصبحت دوله أكثر اعتمادا على البحر لأجل ازدهارها الاقتصادي . إذ تزيد وتنمي بلدان أخرى العنصر البحري لاقتصادياتها. فالفيتنام على سبيل المثال، تهدف إلى تحقيق زيادة بنسبة 7٪ في الحصة البحرية لاقتصادها بحلول عام 2020. أما الفيليبين، البلد الأرخبيلي، فتعتبر الربط البحري ضروريا ليس فقط لازدهارها وإنما لوحدتها السياسية أيضا. وفقا لذلك، كانت مانيلا تشجع مواطنيها من سكان المناطق الساحلية على التجارة بحرا . وفي الآونة الأخيرة، ومن جراء شعورها بالضغط بسبب السفن الصينية المقتربة من سواحلها، دخلت في اتفاقية مع اليابان لتعزيز قدرة خفر السواحل لديها. ولا تتردد كل من طوكيو أو مانيلا في الاعتراف بأن هذا التعاون هو استجابة للضغوط الصينية في جنوب وشرق بحر الصين([2]).

(1) خديجة عرفة محمد، مرجع سابق ، ص 123.

(2) عبد الصمد سعدون عبد الله ، مرجع سابق،ص.107.

ترجع الأهمية الإستراتيجية للنزاع حول الجزر في بحر الصين الجنوبي إلى مجموعة من العوامل([1]):

– أولها الموقع الجغرافي للبحر ذاته كممر مائي مهم يربط بين المحيطين الهادئ والهندي، يمر عبره ما يقرب من ثلث سفن شحن التجارة العالمية، وما يقرب من نصف سفن النقل البحري، الأمر الذي يجعل السيطرة على هذا البحر مدخلا مهما للتأثير على حركتي التجارة والملاحة العالميتين. وتزداد خطورة هذه المسألة بالنظر إلى موقع الدول المتاخمة على بحر الصين، حيث تنتمي تلك الدول في معظمها إلى الاقتصاديات الصاعدة، بدءا من الصين، ومرورا بدول جنوب شرقي آسيا وفي مقدمتها ماليزيا، وسنغافورة، وإندونيسيا، وفيتنام، والفيليبين، بالإضافة إلى تايوان، حيث تعتمد تلك الاقتصاديات على التجارة الخارجية كمصدر رئيسي للدخل القومي، وكقطاع قائد ومحوري في عملية النمو الاقتصادي.

– وثانيها، هناك مصلحة أساسية لدى كل هذه الاقتصاديات في ضمان حرية تأمين حرية الملاحة البحرية والجوية في منطقة بحر الصين الجنوبي، وعدم هيمنة أو تحكم دولة محددة في هذا الممر المائي المهم. ولا تقتصر هذه المصلحة على الدول المطلة على البحر ولكنها تتجاوز ذلك، فهناك مصلحة عالمية في ضمان حرية الملاحة العالمية عبر بحر الصين الجنوبي، بالإضافة إلى المصالح الأمنية لدول أخرى.

نلاحظ أن هناك مصالح مشتركة بين دوله و هو ما يزد في شدة التوتر من أجل السيطرة على هذا البحر الذي يعد رئة شمال و جنوب شرق آسيا،بحيث نرى أن الأهمية الإستراتيجية بالنسبة للفيليبين و الفيتنام تكمن في سيادتها حول جزر بحر الصين الجنوبي و بالتالي التحكم في مصادر الطاقة و التجارة،بينما نجد أن كل من ماليزيا و سنغافورة و إندونيسيا تنازع الصين من أجل المنطقة الاقتصادية الخالصة و السبب في دلك كونها اقتصاديات صاعدة تعتمد على التجارة البينية و الخارجية.

(1) مايكل كلير، مرجع سابق،ص ص.125–126.

المبحث الرابع: بحر الصين الجنوبي و الدول المتنازعة عليه.

كانت الولايات المتحدة تعتمد سابقا في توتر علاقات الصين بدول جنوب شرق آسيا على الخطر الشيوعي القادم من الصين، و لكن هذه السياسة خفت بعد النزاع الصيني السوفياتي ، وتلاشت بعد انهياره ، وبالتالي غياب العامل الأيدلوجي ،لتصبح نقطة التوتر الأساسية هي النزاع الحدودي مع دول جنوب شرق آسيا ، فقامت الصين بتحسين قدرتها العسكرية في بحر الصين الجنوبي و إنشاء قاعدة بحرية لأسطولها هناك، ويتركز النزاع في بحر الصين الجنوبي و الدول المجاورة حول مجموعات من الجزر،نتناول في هدا المبحث نقطتين حيث نتطرق في النقطة الأولى للجزر محل النزاع و نعالج في الثانية تطور مراحل النزاع.

-النقطة الأولى الجزر محل نـــــــــــــــــــــــزاع.

قبل صبر أغوار هذه النقطة نجد أن الصين تحاول السيطرة على كل بحر الصين الجنوبي،من خلال الجزر المهمة فيه و التي نوضح فيها أن الجزر ذات الأهمية لها هي:"ميستشيف و سبراتلي ، بارسيل " و ماكليسفيد" ،و تتنازع الصين عليها مع مجموع الدول المطلة على بحر الصين الجنوبي والتي تتمثل في كل من فيتنام ،تايوان و بروناي و ماليزيا والفيليبين و إندونيسيا،و تتمثل هذه الجزر في([1]) :

أولا:مجموعة جزر سبراتلي: والتي تفوق 100 جزيرة تتوزع على أحد عشر إقليما على مساحة 1000 كيلومتر، و انحصر فيها النزاع بين الصين و فيتنام و وصل إلى حد صدام عسكري بينهما في 19 جانفي 1974 ،وكانت نتيجته أن أصبحت سبراتلي تحت يد الصين .

ثانيا: مجموعة جزر بارسيل Paracel:حيث تتوسط المسافة بين الساحل الجنوبي لجزيرة خينان وساحل فيتنام الأوسط و تتكون من عشر جزر و جروف صخرية،

(1) عبد القادر دندن، **الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة في محيطها الإقليمي: آسيا الوسطى- جنوب آسيا – شرق و جنوب شرق آسيا** مرجع سابق ، ص ص. 282 ،284

و تشغل مساحة 200 كيلومتر و قد أصبح هذا الأرخبيل تحت السيطرة الصينية بعد انتصارها على فيتنام في عام 1974.

ثالثا: مجموعة جزر براتاس Partas: تقع على بعد 300 كيلومتر جنوب شرق هونج كونغ، 400 متر جنوب غرب تايوان،و 500 كيلومتر شمال غرب جزيرة Luzon أكبر جزر الفيليبين، وقد ظلت لمدة طويلة من الزمن تحت السيطرة التايوانية.

رابعا: قطاع ماكليسفيد Macclesfield: يقع على بعد حوالي 300 كيلومتر شرق جنوب أرخبيل بارسيل و طوله 140 كيلو متر و عرضه 60 كيلومتر و هو جرف رملي يتكون من مجموعة جزر صغيرة منخفضة([1]).

لتحاول كل أطراف النزاع إثبات أحقيتها بادعاءات تاريخية، و نجد أن الصين في موقع أفضل من بقية الأطراف إذ وفقا لاكتشافات أثرية في الجزر تعتبر الصين أول من اكتشف و عمر هذه الجزر و بالتالي لها حق السيادة عليها، و هذه الخريطة توضح الجزر المتنازع عليها من طرف الدول المتاخمة له.

خريطة رقم (2):الخطوط التسع التي تحدد سيادة الصين على بحر الصين الجنوبي

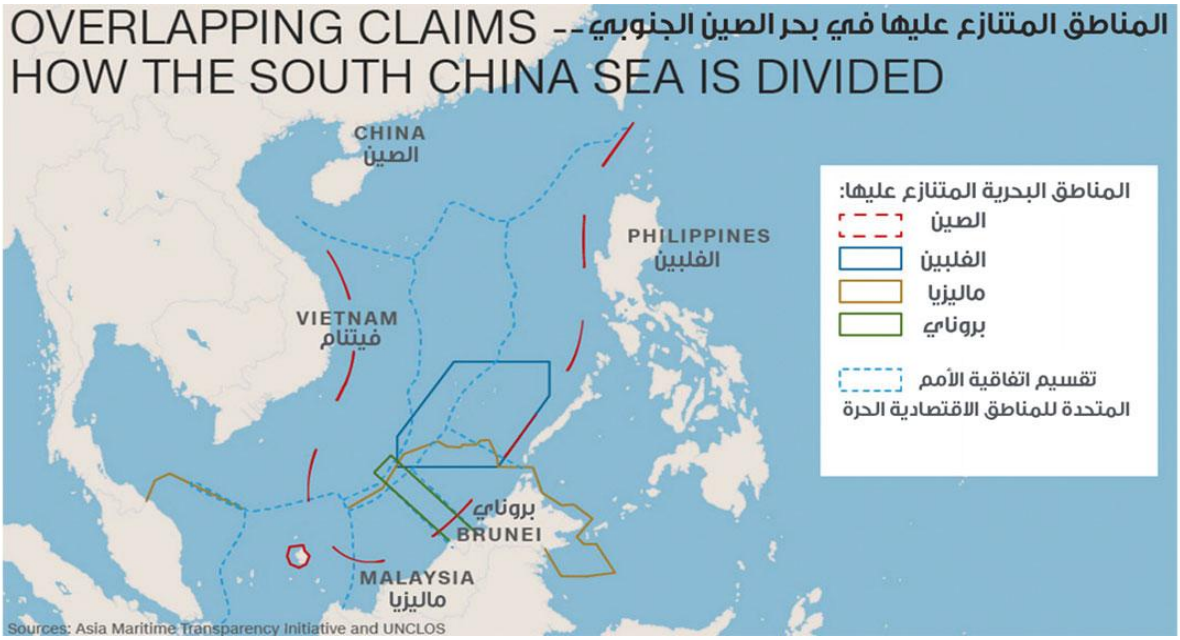

المصدر. **على الرابط: http://www.alhoukoul.com/mn-he-aldwltt-dwltt-alte-tuojj-alnzaa-fe-bhr-alssen-aljnwba/**

(1) أميمه على طه،مرجع سابق، ص113.

وتعتبر قضايا السيادة على "جزر براتاس" و "قطاع ماكليسفيلد" أقل حدة و أهمية عمليا و هذا لقيمتها المحدودة، و لكن النزاع على "سبراتلي و باراسيل" يشد الانتباه أكثر.

إذن لم تشهد هذه الجزر أي اهتمام من طرف الدول المطلة على بحر الصين الجنوبي أو القوى العظمي طوال الفترة من 1900 م و حتى بداية الحرب العالمية الأولى و لا أي صدام دولي إلا أنه بعد الحرب العالمية الأولى شهد العديد من النزاعات و الصدمات ، وبالتحديد بين فرنسا و ألمانيا و اليابان و ذلك باتخاذها الجزر كقواعد بحرية أو مراكز لخطوط إمداداتها([1]).

ويؤكد المسؤولين الصينيون إلى أن تلك المناطق سلبت من الصين من طرف القوى الكبرى بواسطة اتفاقيات غير عادلة، ويؤكدون أن جزر سبراتلي كانت جزءا مندمجا في الصين لقرابة ألفي سنة، و يبرهنون على هذا الادعاء بشواهد أثرية، و بالبعثات البحرية الصينية نحو جزر سبراتلي في عهد سلالة "هان" عام 220 م ، و سلالة مينغ ما بين 1403و 1433 م ، و في القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين أكدت الصين على إدعاءاتها تجاه جزر سبراتلي و باراسيل و في عام 1947 وضعت الصين خريطة تفصيلية لحدودها، ذات 11 خطا غير محدد بدقة حيث بينت أن مجموعتي جزر باراسيل وسبراتلي([2])، تقعان بالكامل داخل أراضيها، وتؤكد أن الجزر تعود ملكيتها للصين وتم مراجعة تلك الخطوط من طرف "زهو إينلاي" لتصبح تسعة خطوط تؤشر لسيادة الصين على تلك المناطق ، و لكن فيتنام ردت على ادعاء الصين بأحقيتها في ملكية الجزر بالقول إن الصين لم تدع ملكيتها على الجزر قبل عام 1940، بينما أعلنت فيتنام ذلك منذ القرن الـ17، وتملك وثائق تؤكد وتثبت ذاك.وأيضا الفيليبين هي الأخرى تدعي سيادتها على

---

(1) باهر مردان، **الصين و نزاعات بحر الصين الجنوبي و الشرقي**،ص ص2-3، تم الإطلاع بتاريخ 2017/02/15على الرابط: https://www.academia.edu/11097886.

(2) Koichi Sato China's Territorial Claims at Sea The East China and South China Sea.

على الرابط :-https://www.google.com/search?q src
h.slav.hokudai.ac.jp/publictn/eurasia_border_review/ebr3/sato.pdf

(3) عبد القادر دندن، **الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة في محيطها الإقليمي: آسيا الوسطى- جنوب آسيا – شرق و جنوب شرق آسيا** ،مرجع سابق، ص271.

السلسلتين، وتقول إن قربها الجغرافي لسلسلة سبراتلي سبب كاف لأحقيتها([1]). كما تدعي ماليزيا و براوناي سيادتهما على منطقة في بحر الصين الجنوبي تقولان أنها تقع ضمن منطقتيهما الاقتصاديتين كما عرفهما ميثاق الأمم المتحدة حول قانون البحار،ثم تطورت الادعاءات إلى صدامات عسكرية في بحر الصين الجنوبي ما بين 1988و 1999، و التي نصنفها إلى صنفين و هما([2]) :

-**الصنف الأول:**الصين ودول بحر الصين الجنوبي، حيث شهدت الصين مجموعة من الصدامات والتي نتتبعها بالمسح التاريخي ، حيث اصطدمت سنة 1988البحريتان الصينية و الفيتنامية في رصيف جونسون في جزر سبراتلي،مما أغرق بضعة زوارق فيتنامية و أودى بحياة 72 بحارا،وليتجدد الصدام بينهما مجدد سنة 1992 و التي اتهمت فيه فيتنام الصين بالتنقيب عن النفط في المياه الفيتنامية في خليج "تونكين" و بإنزال جنود على رصيف "دالوك "والصين تصادر 20 سفينة شحن فيتنامية تنقل البضائع من هونغ كونغ،بينما سنة 1994 نشبت مواجهات بينهما مجدد في المياه الإقليمية المعترف بها دوليا للفيتنام فوق منصات استكشاف النفط و التي ادعت الصين أن المنطقة جزء من مجموعة "واناياي".

لتصطدم الصين مرة أخر مجدد و لكن مع الفيليبين عام 1995 وذلك باحتلال الصين رصيف الأذي والدي تدعي الفيليبين أحقيتها فيه و تقيم موقعا عسكريا عليه،حيث طردت السفن الفيليبينية من قبل الصينية،و في نفس السنة تطلق زوارق ماليزية النار على سفينة صيد صينية بـ" ساراواك"، مما أدى إلى جرح أربعة من الطاقم الصيني.و ما لبث أن تجدد النزاع بين الصين و الفيليبين سنة 1996 و التشابك بالمدفعية لمد ساعة و نصف قرب جزيرة "كامبوس"،وفي عام 1997 قام صيادون من الفيليبين بإزالة العلم الصيني و رفع علمهم مما دفع الصين بإرسال ثلاثة سفن حربية لتبيد جزيرتي" باناتا وكوتا" المحتلتين من طرف الفيليبين، بينما

(1) سونغ اي قوه، **حقائق قضية بحر الصين الجنوبي**،جريدة الأهرام،تاريخ النشر ،10يونيو 2016، تم الإطلاع بتاريخ،،2017/03/16. على الرابط:http://www.chinabelaraby.com

(2) مايكل كلير ،مرجع سابق،ص.132.

شـهدت سـنة1999 تقـديم الصـين احتجاجـا غاضـبا إلـى مـانيلا بسـبب هجـوم سـفينة مدفعية فيليبينية على قوارب صيد صينية([1]).

-**الصـنف الثـاني:** كـان صـدام بـدون نكهـة صـينية إذ شـهد إطـلاق نـار مـن طـرف المدفعية التايوانية في إيتو آبو على سفينة إمدادات فيتنامية و هذا سنة 1995([2]).

بينمـا شـهدت الفيليبـين تصـادم مـع الفيتنـام سـنة 1998و 1999 ،حيـث أطلـق الفيتنـاميون النـار علـى قـارب صـيد فيليبينـي قـرب رصـيف" تننـت"،و فـي سـنة 1999 و بـنفس الرصـيف أطلقـت الفيتنـام النـار علـى طـائرة اسـتطلاع تابعـة للقـوات الجويـة الفيليبينية.

أمـا ماليزيـا كـادت تصـطدم مـع الفيليبـين فـوق رصـيف تحتلـه ماليزيـا فـي سلسـلة "سبراتلي" سنة 1999 ([3]).

ونسـتنتج مـن خـلال هـدا السـرد التـاريخي أن الصـدام كـان بـين الصـين و دول بحـر الصـين الجنـوبي شـديدا مـع الفيليبـين و أقـل منـه مـع الفيتنـام، و هـو مـا يفسـره كثـرت الصـدامات ،بينمـا يقـل و بشـدة أضـعف بـين دول بحـر الصـين الجنـوبي بـدون الصـين، طبعا لكون الصين تحتل كل الجزر.

(1) مايكل كلير ،نفس المرجع،ص.133

(2) سونغ اي قوه، مرجع سابق.

(3) لبنى جصاص ،مرجع سابق،ص.133.

-تطور مراحل النزاع

شهد النزاع في بحر الصين الجنوبي تحولا نمطيا من النزاعات الثنائية إلى الصراع العالمي و هو ما يمكن توضيحه عبر ثلاث مراحل مهمة ، حيث لعبت الصين دورا مهما في صبغ النزاع بالصبغة الثنائية لتأكيد و تأسيس تمسكها للمفاوضات الثنائية كآلية و حيدة لتسوية النزاع وهنا نلحظ تمسك الصين بمبدأ حسن الجوار و عدم استخدام القوة في حل النزاع رغم الإمكانيات و القدرات العسكرية المتفاوت ، غير أن هذه الآلية لم تدم لسببين وهما([1]):

1-معالجة النزاع في إطار رابطة الآسيان من خلال توقيع ما عرف بـ "مدونة السلوك" المبرمة سنة 2002 أي إضفاء الصفة الإقليمية لتسوية النزاع.

2-تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في النزاع و العمل على تدويله بدءا من سنة 2010.

المرحلة الأولى: و التي نؤرخ لها قبل عام 2002 وتميزت بـ([2]):

أ-غياب الصفة الدولية عن النزاع و ظل محصورا في نطاقه الثنائي بين الصين و كل دولة من الدول المتنازعة على بحر الصين الجنوبي.

ب-ظلت الأطراف تؤكد على حقوقها التاريخية و القانونية في ملكية الجزر و المناطق المتنازع عليها وتجميدها لنزاع.

المرحلة الثانية: و الممتدة ما بين 2002 و 2010 حيث اتسم بما سبق ذكره في المرحلة الأولى و لكن بترتيب مختلف وهي محاولة إيجاد إطار إقليمي لمعالجة النزاع، وهو ما تحقق بالفعل من خلال توقيع ما عرف بمدونة السلوك في سنة 2002، بين الصين والآسيان خلال القمة الثامنة للأسيان في 4 نوفمبر 2002، بهدف تخفيف حدة النزاع، خاصة بين الصين والفيليبين، حيث أعلنت الصين ودول الآسيان، بموجب المدونة، بالالتزام بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية

(1) لبنى جصاص ، نفس المرجع،ص.133

(2) مايكل كلير، مرجع سابق،ص.134.

الأمم المتحدة لقانون البحار (1982)، والالتزام بالبحث عن وسائل بناء الثقة بالوسائل السلمية و ذلك بـ([1]):

– قاعدة المساواة والاحترام المتبادل، والالتزام بحرية الملاحة والطيران في منطقة بحر الصين وفقا لمبادئ القانون الدولي بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والتعهد بتسوية النزاعات الحدودية والقضائية.

– التشاور و التفاوض المباشر ودون اللجوء أو التهديد باستخدام القوة.

–الامتناع عن القيام بأي أنشطة من شأنها تعقيد أو تصعيد النزاعات أو التأثير على السلام والاستقرار بما في ذلك التوطين في الجزر غير المأهولة.

– التعاون الطوعي في عدد من المجالات مثل حماية البيئة البحرية و البحث العلمي و الجريمة المنظمة.

المرحلة الثالثة: بدأت سنة في جويلية 2010 إلى غاية 2016 و التي تزامنت و مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في المنتدى الإقليمي للأسيان ممثلتا بوزيرة الخارجية "هيلاري كلينتون" حيث تطرقت إلى([2]):

– تسوية النزاع شديد الأهمية بالنسبة للاستقرار الإقليمي.

– احترام القانون الدولي من حيث ضمان حرية الملاحة و النفاد إلى المناطق المائية الآسيوية المشتركة، والتي تمثل مصالح أساسية للولايات المتحدة الأمريكية وطالبت بضرورة إيجاد آلية لحل النزاع .

مثل هدا التصريح نقطة انعطاف حاسمة في تاريخ النزاع و إعطائه الصبغة الدولية وتحول مهم في الموقف الأمريكي،لتصبح طرفا غير مباشر، ولم يقتصر الأمر عليها،فقد بدأت دول أخرى مهتم بالنزاع و هي من خارج دول بحر الصين الجنوبي بحيث أضحى النزاع يكتسي الطابع العالمي و أخد البعد الإستراتيجي في الترتيبات الأمنية لدول مثل اليابان و استراليا و الهند .

(1) هدي متيكس وصدقي عابدين،**قضايا الأمن في آسيا، مركز الدراسات الأسيوية**, القاهرة ،سنة2004،ص.205.

(2) هدي متيكس وصدقي عابدين،نفس المرجع،ص.206.

لتقدم الفيليبين في 23 جانفي 2013 بتقديم طلب إلى محكمة التحكيم الدولية الدائمة في لاهاي لتفند المزاعم الصينية حول الخطوط التسع و التي تستند إليها الصين في أحقية سيادتها على الجزء الأكبر من بحر الصين الجنوبي.

لتنتهي المحكمة في 12 جوان 2016 و بدون مشاركة الصين إلى تأكيد ثلاثة نقاط ([1]):

-أنه لا يوجد أي أساس قانوني لما تصفه الصين بالحقوق التاريخية لها في بحر الصين الجنوبي،بما في ذالك خط النقاط التسع .

-التأكيد على الحقوق السيادية للفيليبين داخل منطقتها الاقتصادية الخالصة.

-أن عمليات استصلاح الأراضي التي تقوم بها الصين تمثل ممارسات ضارة بالبيئة البحرية و انتهاك للالتزامات الدولية بالحفاظ على البيئة البحرية و حمايتها.

أن ما يمكن ملاحظته هو شدة النزاع بين الصين و الفيليبين ،حيث يمكن قراءته من خلال التحالف الأمريكي الفيليبيني النتاج عن ضعف القدرة العسكرية للفيليبين فهي تتحرك بإيعاز الولايات المتحدة الأمريكية والتي تحاول إضفاء البعد الدولي لقضية بحر الصين الجنوبي.

لهذا رفضت الصين الحكم الصادر عن محكمة لاهاي ،لمنع أي تدويل لنزاع و التمسك بالمفاوضات الثنائية كآلية وحيدة وفقا لمدونة السلوك الموقعة عام 2002 كإطار إقليمي حاكم لسلوك الأطراف في منطقة بحر الصين الجنوبي ،مما نستنتج أن الصين تراعي سياسة حسن الجوار في سلوكها و دعم الاستقرار الإقليمي.

تمسكت الصين بموقفها بعد صدور الحكم ورفضت الاعتراف بالمحكمة ونتائجها، لتصر على البعد التاريخي لهده الجزر ببعض الحجج منها([2]):

(1) محمد فايز فرحات، **النزاع في بحر الصين الجنوبي و المصالح المصرية**،تاريخ النشر 2017/01/8،ص ص .5-7،تم الإطلاع بتاريخ،20174/03/17على الرابط:http://acpss.ahram.org.eg/News/5638.aspx .

(2) سونغ اي قوه، مرجع سابق،جريدة الأهرام.

-قرار المحكمة المؤيد للفيليبين لا يتوافق مع الاتفاقيات الدولية الموقعة، خاصة اتفاقية باريس المبرمة بين أمريكا و إسبانيا في سنة 1898 ، و اتفاقية واشنطن الموقعة بين الولايات المتحدة الأمريكية و إسبانيا عام 1900 ، والاتفاقية المبرمة بين الو م أ و المملكة المتحدة في سنة 1930 والتي أقرت و حددت جميعها الحدود الغربية الفيليبينية الإقليمية تمتد أقصى درجة إلى خط الطول 118 درجة شرقا ،و المطالب الفيليبينية تقع كلها في الجانب الغربي من هدا الخط([1]).

-تنافي التحكيم مع القانون الدولي أي اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار سنة 1982 ،و التي تنص على احترام حق الدول الموقعة عليها في اختيار سبل حل النزاع و هو ما وقعت عليه كلتا الدولتين، وبالتالي لا يحق للفيليبين أن تلجأ لتحكيم بشكل منفرد خاصة و أن مدونة السلوك المبرمة سنة 2002 أكدت أن هده النزاعات يجب حلها عن طريق المفاوضات المباشرة.لتنحى دول مطلة على بحر الصين الجنوبي منحى الفيليبين، ليصرح منسق الشئون السياسية والدفاع والقانون الإندونيسي،الوزير Luhut Panjaitan ، في نوفمبر 2015، والتي أكد فيها إمكانية مقاضاة إندونيسيا للصين أمام المحكمة الدولية ما لم يتم تسوية النزاع مع الصين حول ادعاء سيادتها على معظم بحر الصين الجنوبي وعلى أجزاء من إقليم إندونيسيا، من خلال الحوار، ولن يقتصر الأمر هنا على الولايات المتحدة الأمريكية والأطراف المباشرة في النزاع، ولكن سيشمل ذلك دولا من خارج الإقليم، خاصة اليابان والهند([2]).

وذلك بهدف توجيه رأي عام عالمي لمحاصرة الموقف الصيني والسياسة الصينية في منطقة بحر الصين الجنوبي، سواء تلك المتعلقة بالحقوق التاريخية للصين، أو سياسة بناء الجزر الاصطناعية، أو بناء المنشآت العسكرية والحضور العسكري الصيني، أو حتى فيما يتعلق بأنشطة الصيد والتنقيب عن مصادر الطاقة، باعتبارها جميعا أنشطة وممارسات تجري على غير الأراضي الصينية ومناطق موضوع نزاع مع دول إقليمية، ومن شأنها تهديد حرية الملاحة.

---

(1) سونغ اي قوه،نفس المرجع.

(2) محمد أبو أمجد،**بعد حكم لاهاي بحر الصين الجنوبي** ،تاريخ النشر،12/يوليو2016، تم الإطلاع بتاريخ،2017/03/15على الرابط:http://www.chinabelaraby.com

وتعتبر هذه الرؤية القانونية هي خلاصة الموقف الصيني، لأنها تعكس مبادئ ميثاق الشرف الذي تبنته الصين ودول آسيان، ومنها الفيليبين وفيتنام، عام 2002، فهو المحدد لآلية حل النزاعات في المنطقة([1]).

لنصل في آخر هدا المبحث إلى تغيير الولايات المتحدة الأمريكية وجهتها الإستراتيجية، شطر دول المحيط الهادئ، ونقلت اهتماماتها الجيواستراتجية إلى هذه المنطقة اعتبارا من عام 2010، و التي أشعلت بدورها فتيل التوتر، حيث تنظر إلى بحر الصين الجنوبي على أنه "أرض اختبار رئيسية للمنافسة الصينية-الأمريكية".

(1) محمد فايز فرحات،مرجع سابق،ص ص 5-7.

خلاصة

نستنتج من خلال بحثنا و قراءتنا لهذا الفصل أن القوات البحرية الصينية تقوم بدور يعبر عن حجمها العسكري في المنطقة بحيث تعد أقوى من حيث التجهيز و الإنفاق العسكري من دول بحر الصين الجنوبي، وقوة أساطيلها التجارية و البحث عن موارد جديد لطاقة ، كما نستنتج أن هناك تنازع سيادة حول هذا البحر الذي يعد بمثابة امتداد طبيعي و حيوي لصين وهو ما حاولت أثباته تاريخيا،و نستخلص هذا في مجموعة من النقاط وهي :

1-عملت الصين على تحديث القوات البحرية من خلال حجمها وتطوير قدراتها القتالية وهو ما لمسناه في المبحث الأولى من هذه الدراسة وذلك باقتناء حملات الطائرات وتطوير القدرة الهجومية من خلال غواصاتها النووية.

2-التغيير في الإستراتيجية البحرية من دفاعية إلى هجومية و ذلك بتبني قواعد ماو في التكتيكات البحرية أي ما يعرف بالدفاع النشيط.

3-تبنى الصين لسياسة استصلاح الأرضي في جزر" سبراتلي" وتفكيرها حول تحديد منطقة الدفاع الجوي.

4-أهمية هذه الجزر من الناحية التاريخية للصين وإثبات ذالك بالرجوع إلى عام 220 م وهنا يبرز التمسك بمكون البعد الحضاري الصيني لهذه المنطقة.

5-الصدام الواقع بين دول بحر الصين الجنوبي هو انتزاع عن الطاقة و الملاحة التجارية تحت غطاء السيادة.

6-تحول النزاع من إقليمي إلى دولي من خلال التدخل غير مباشر لكل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

الفصل الثالث:

واقع الأمن الإقليمي لمنطقة بحر الصين الجنوبي في ظل السياسة العسكرية الصينية.

الفصل الثالث:واقع الأمن الإقليمي لمنطقة بحر الصين الجنوبي في ظل السياسة العسكرية الصينية.

إن المتمعن في الفصل الثاني من هذه الدراسة يلحظ حدة التوترات التي نصنفها حسب الأتي:

-شدة التوتر بين الصين و الفيليبين وصل منعرجات خطيرة كادت تعصف بالأمن الإقليمي للمنطقة.

-بينما كان أقل منه بين الفيتنام و الصين و هذا يرجع للعلاقات المتوترة بين الفيتنام و أمريكا.

- توتر منخفض تتحكم فيه الأوضاع الاقتصادية و التبادلات المعتمدة بين باقي دول بحر الصين الجنوبي.

و التي أثرت على الأمن الإقليمي حيث أصبح يتميز بالتنافس و الصراع حول كسب أحدث الأسلحة البحرية ،و ذالك بالاعتماد على قدراتهم الذاتية أو الدخول في شراكات أمنية لتغطية عجزهم الاقتصادي حال الفيليبين و ماليزيا و غيرهم من دول المنطقة،لنستنتج أن السياسة العسكرية الصينية لعبت دور إيجابي في مزاحمة الولايات المتحدة الأمريكية ودورا سلبيا في زعزعة الاستقرار في المنطقة بهيمنتها المسنودة تاريخيا على جزر بحر الصين الجنوبي،وعسكريا ببحريتها الأول إقليميا و الثالث عالميا،و هو ما يدفعنا لطرح التساؤل التالي :لماذا تسعي دول بحر الصين الجنوبي لتسلح؟ و الذي سنجيب عنه في المبحث الأول من هذا الفصل.

المبحث الأول: سباق التسلح في بحر الصين الجنوبي.

كانت بدايات قيام سباق التسلح في بحر الصين الجنوبي من خلال سعي جيران الصين لمواكبة التطورات التي شاهدتها البحرية الصينية في المنطقة، ونستعرض من خلال هذا المبحث التسلح في المجال البحري باعتبار الدراسة متخصص و إسقاط لنظرية القوة البحرية([1]).

-قامت الفيتنام المعروفة بتقاليدها البحرية من رفع مستوى وتيرة تحديث برنامجها العسكري رغم صعوباتها الاقتصادية، فحصلت على فرقاطاتان و كاسحتان للألغام وعشر قوارب هجومية من روسيا ، و وضعت مؤخرا طلبا لروسيا للحصول على 12 نفاثة مقاتلة و 6 غواصات من "طيراز كليو "، و هذه الأسلحة ستوفر للقوات المسلحة الفيتنامية القدرة على مواجهة القدرات الحربية الصينية في بحر الصين الجنوبي.

- أما ماليزيا فقد اشترت سنة 2009 غواصتان من "طراز سكوربين " لرفع قدرتها على حماية مياهها.

- كما تخطط إندونيسيا لبناء 12 غواصة بحلول عام 2024 ، وشراء غواصات كورية جنوبية من "طراز شانبوغو" و الحصول على غواصات روسية من "طراز كليو" .

و على غرار الدول التي ذكرناه نجد أن الفيليبين لا تتمتع بقدرات عسكرية حقيقية لدفاع عن المناطق المتنازع عليها ،ولكنها تعتمد على اتفاقية الدفاع المشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية لحماية المصالح الفيليبينية في تلك المناطق ، و منه نلاحظ أن قوات هذه الدول لا تعادل القوة العسكرية الصينية ، و مجموع هذه القوات عموما صغيرة الحجم ولا يتعد دورها سوى حراسة المناطق الاقتصادية أو التعامل مع عدد من التهديدات الأمنية غير تقليدية([2]).

---

(1) عبد القادر دندن ، **الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة في محيطها الإقليمي: آسيا الوسطى- جنوب آسيا – شرق و جنوب شرق آسيا** ،مرجع سابق،ص.280.

(2) **أطماع الصين في الممرات البحرية تشعل سباق التسلح في شرق آسيا**،تاريخ النشر،2016/03/31، تم الإطلاع بتاريخ،2017/03/17.على الرابط،http://www.alborsanews.com .

حيث بلغ مؤشر الإنفاق العسكري في منطقة آسيا 317 مليار دولار وفق مؤشرات العام 2010، صعودا من 177 مليار دولار عام 2001. وكان هذا الإنفاق قد بلغ 435 مليار دولار عام2015، ليبلغ 533 مليار دولار سنة 2020 ،وهذا حسب ورقة بحثية أعدها معهد"آي إتش إس"([1]).

لتحصد منطقة جنوب شرق آسيا 28,7 مليار دولار. ،وفي العام ذاته، بلغ إجمالي الإنفاق العسكري في الصين 114,3 مليار دولار، صعودا من 39,5 مليار دولار عام 2001، وتصدرت كل من الصين وكوريا الجنوبية وسنغافورة سباق التسلح في المنطقة، في حين ظل مسار التسليح منخفضا في كل من الفيليبين ، في المقابل لا تبدو مفهومة خلفيات الإنفاق الدفاعي القياسي في سنغافورة. وكذلك العودة المتسارعة لبرامج التسليح في كل من إندونيسيا وماليزيا، و يبقى الأمر الواضح هو أن الدول الثلاث قد دخلت في سباق تسلح لا جدوى منه، وذلك في ظل الاختلال الكبير لموازين القوى بينها. ولعل الأمر الأكثر بروزا في عموم المنطقة، هو أن الإنفاق العسكري في الصين قد نما بوتيرة فائقة، متأثرا بقضية تايوان، والتنافس الإستراتيجي مع الهند، وتطور الوجود الأميركي في الباسفيك، والشعور باتساع الفجوة التكنولوجية بين القوة الصينية ومثيلاتها الغربية عامة([2]).

ويضاف إلى هذه العوامل، النزاعات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي، الدائرة بين الصين وكل من ماليزيا والفلبين وفيتنام. وهذا فضلا عن النزاع مع اليابان على جزر (Senaku/Diaoyu)،وفي إطار النزاع القائم مع تايوان، عززت الصين من قدراتها العسكرية على طول شواطئها الشرقية الجنوبية، ونصبت عليها حوالي 450 صاروخا باليستيا من طراز (CSS–6). ووفقا لمصادر دولية، فإن هناك نحو 1500 صاروخ صيني، قصير ومتوسط المدى، موجها نحو تايوان([3]).

---

(1) محمد سكر، **هل تدفع التوترات في بحر الصين الجنوبي إلي سباق تسلح**،تاريخ النشر،2016/09/17، تم الإطلاع بتاريخ،2017/03/30 على الرابط:http://elbadil.com ،.

(2) عبد الجليل زيد المرهون، **الإنفاق العسكري العالمي**،تاريخ النشر،2012/12/01، تم الإطلاع بتاريخ، 2017/03/30على الرابط:- http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%86%d9%81%d8%a7%d9%82 .%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b3%d9%83%d8%b1%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%8a

(3)هيدياكي كانيدا،مرجع سابق.

و ما يمكن قوله خلاصة، هو أن الإنفاق العسكري الإقليمي شهد قفزة كبيرة في السنوات العشر الأولى من هذا القرن. ويمكن النظر إلى تنامي الإنفاق العسكري باعتباره مؤشرا حسيا على اضطراب بيئة الأمن الإقليمي ، واتساع رقعة النزاعات، وضعف إجراءات الثقة، وتنامي سباق التسلح، الذي يبرهن أن استقرار المنطقة أصبح على صفيحا ساخن لنعبر عنه بالتزايد المحموم للإنفاق على التسلح من أجل عملية ألا توازن في المنطقة و كسر مفهوم المهيمن، والتي تحاول من خلاله دول بحر الصين الجنوبي لعب دور إقليميا على مستواها العسكري و تحالفها مع القوى الإقليمية و الدولية المنافسة للصين ، والذي نتج عنه شراكة أمنية بين الولايات المتحدة الأمريكية و كل من الفيليبين و إندونيسيا و ماليزيا.

و هذا يرجع للنمو الاقتصادي الذي تحقق في معظم دول جنوب شرق آسيا مما جعلها تسعى لتسلح و منع هيمنة الصين أو أي دولة أخرى على هذا الإقليم، دفع الصين منذ سنوات باتجاه عسكرة البحر، رغم تأكيدها على نهج كافة الطرق الدبلوماسية للحل،وهو ما يخفق بمساعيها الدبلوماسية، ويؤكد البعد العسكري للصين ،والتي تدفعها الحاجة الطاقوية للتمسك أكثر ببحر الصين الجنوبي كونه ممرا استراتيجيا لها و حاضننا طاقويا،وهو ما يشبع حاجياتها الاقتصادية المتزايدة.

المبحث الثاني: بحر الصين الجنوبي و الترتيبات الأمنية الإقليمية.

تعتبر نظرية "ماهان" سارية المفعول رغم التطورات العسكرية و الأمنية التي لم تعد تقتصر على العامل الجغرافي فقط،إلا أن للجغرافيا دورها و تأثيرها في رسم السياسة العسكرية لأي دولة و تحديد نمط التفاعلات فيما بينها، تنافسية كانت أم تعاونية و الذي يعتبره البعض بالحتمية الجغرافية وهذا من خلال نظرية "الفرد ماهان" حول القوة البحرية،رغم التغيرات التكنولوجية تبقى المقاربات الجيوبولتيكية الأقدر على تفسير هذا المجال من السياسات الدفاعية والإستراتيجيات الأمنية

أضحت جزر بحر الصين الجنوبي ذات أهمية بالغة وهذا ما لاحظناه في الفصل الثاني و التي انعكست سلبا على الأمن الإقليمي للمنطقة، حيث نجد أن لكل دول ضمن هذا البحر مفهوم للأمن الإقليمي و بالتالي بروز سمت لا استقرار ، لنعرج إلى الترتيبات الأمنية الصينية و الترتيبات الأمنية لدول بحر الصين الجنوبي و بالتالي تعتبر الجزر سببا رئيسيا للأمن.

أولا، الترتيبات الأمنية الصينية:اتجهت الصين نحو زيادة إنفاقها العسكري بما يتوافق مع التهديدات التي يتعرض لها أمنها القومي و على رأسها النزاع على سيادة جزر بحر الصين الجنوبي،انطلاقا بما يواكب قوتها الاقتصادية، و التي شهدت تحديث قوتها البحرية و تغيير في العقيدة القتالية من دافعية إلى هجومية ،أما فيما يخص الترتيبات الأمنية الصينية نلخصها فيما يلي([1]):

1-استعادة جزيرة تايوان و الذي يمثل التوجه الإستراتيجي لصين بحيث أجرت عمليات تهديد وحشد عسكري فعلي،و القيام بنشر صواريخ قصيرة المدى سنة 2010 في مضيق فرموزا،حيث تعمل اليابان و أمريكا على استبعاد خيار التوحيد بين الصين و تايوان لما له من إخلال لتوازن في جنوب وشمال شرق آسيا.

(1) يونس مؤيد يونس، **أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الإستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة و آفاقها المستقبلية** ،2015/01/01،ص.174. تم الإطلاع بتاريخ،2017/03/30 على الرابط، https://books.google.com/books?isbn=9796500222516

2-مواجهة النزاعات الإقليمية مع الدول التي تتنازع معها على هذه الجزر بطرق سلمية و آليات قانونية و الاحتكام إلى رابطة الآسيان([1]).

3-إقامة شبكة من العلاقات الإستراتيجية التعاونية مع دول إقليمية هامة، مثل: كوريا الشمالية، وروسيا، وباكستان، وإندونيسيا، وتايلاند، والفيليبين، والتي كانت مرتبطة بالولايات المتحدة الأمريكية، فهي تعتمد على قوتها الاقتصادية والموروث الثقافي المشترك، أي أنها توسع نطاق التعاون الإقليمي بما يحقق المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة بين الصين وهذه الدول، فهي تعمل على([2]):

أ- إقامة مشروعات كبرى تربط بين الصين ودول هامة إستراتيجيا في محيطها الإقليمي، مثل: الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، والممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني، فضلا عن الممر الاقتصادي بين بنجلاديش والصين والهند و ميانمار، ويسعى حزام طريق الحرير البري الجديد إلى ربط الصين باقتصاديات شرق وجنوب آسيا، وآسيا الوسطى، وأوربا من خلال شبكات ممتدة من السكك الحديدية والطرق السريعة، وشبكات الطاقة وكابلات الألياف الضوئية، وغير ذلك من الشبكات. و يهدف طريق الحرير البحري الجديد في القرن الحادي والعشرين إلى تعزيز التجارة عبر المحيط بين منطقة شرق آسيا والمحيط الهندي.

ب- تعزيز علاقاتها مع روسيا، وذلك عبر ترسيخ التعاون القائم بين الدولتين، وذلك من خلال التعاون في: المؤسسات الدولية سواء استحداثها (BRICS)، أو التنسيق البناء بينهما في الأمم المتحدة والبنك الدولي وغيرهما من المؤسسات الدولية القائمة بالفعل، وكذلك تعزيز التبادل التجاري في مجال الطاقة، فضلا عن دعم التبادل العسكري بينهما، بما يحقق الأهداف الإستراتيجية لكلا البلدين.

4-التأكيد على أن الصين هي مركز المنظور الأمني بأكمله في المنطقة، و بقية الدول عليهم التعامل مع قوة الصين الاقتصادية الكاسحة و تطورها العسكري، و رغبتها المتزايدة في الهيمنة.

---

(1) يونس مؤيد يونس،نفس المرجع،ص.177.

(2) نهى خالد،**موازين القوي في شرق آسيا**، تاريخ النشر2015/01/09، تم الإطلاع بتاريخ ،2017/04/01على الرابط: www.noonpost.org/content/4970.

5-إتباع الصين إستراتيجيه عقد اللؤلؤ و التي تشمل إنشاء منشآت و قواعد بحرية في مناطق ساحلية في المحيط الهندي لحماية طرقها التجارية و واردتها النفطية لأنها تعاني معضلة مضيق ملقا([1]).

أن الترتيبات الأمنية الصينية لا تقتصر على بحر الصين الجنوبي فقط بل تتعداه لتصل إلى أعالي البحار و هذا من خلال عسكرة البحار القريب ثم البعيد والتي تطرح بدورها تساؤلات كثيرة من بينها ما السبب من جراء هذه العسكرة ؟

و السبب هو حماية الصين لمساحتها الشاسعة و التي قد تتعرض لهجوم أمريكي .

تنامي القوة الاقتصادية الصينية ونجاحها بإزاحة الاقتصاد الياباني واحتلال مكانه على عرش ثاني أكبر اقتصاديات العالم عام 2010 ،وما رافقه من تنامي القوة العسكرية الصينية خاصة البحرية منها خلال السنوات الأخيرة، جعلها تمتلك الثقة الكاملة في إدارة مثل هذه الأزمات باعتبارها أكبر وأقوى دول المنطقة عسكريا واقتصاديا وعادة ما كانت تنجح في احتواءها وتهدئتها ووأدها في مهدها. فقد جنحت للسلم والتفاوض حينا واستخدمت الترهيب أحيانا ولجأت إلى الورقة الاقتصادية أحيانا أخرى للممارسة الضغوط كما حصل مع الفيليبين عندما قررت بكين تشديد الإجراءات على واردات الفاكهة الاستوائية ما أدى إلى خسائر فادحة لمانيلا . واستخدمتها كذلك مع اليابان نفسها عندما هددتها بوقف صادرات الأتربة النادرة فرضخت اليابان وأطلقت سراح طاقم قارب صيد صيني كان قد توغل في المياه الإقليمية اليابانية، فقد كانت تواجه دولا غير ذي شأن عسكريا أما الآن فإنها بدأت تعيد حساباتها فالوجود العسكري الأمريكي في المنطقة أصبح واقعا ملموسا([2]).

(1) نهى خالد، نفس المرجع.

(2) سرمد زكي الجابر، **الانعكاسات المستقبلية للترتيبات الإقليمية في إقليم جنوب شرق آسيا على الهيمنة الأمريكية**،ص .19،تم الإطلاع بتاريخ 2017/04/15على الرابط:http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=117054 .

ثانيا، الترتيبات الأمنية لدول بحر الصين الجنوبي: تتمثل الترتيبات الأمنية لدول المنطقة في التمسك بقرار محكمة التحكيم الدولية و تمسكها بالمنطقة الاقتصادية الخالصة غير أن هذه الدول لم تقف عن هذا الحد بل دخلت في شركات أمنية و اقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية و مع اليابان كذالك من أجل تحقيق مصالحها الأمنية و الاقتصادية حيث لا توجد ترتيبات كثيرة في يد دول بحر الصين الجنوبي، لكن بشكل عام يمكن توقع سلوك دول المنطقة فيما يلي([1]):

1-قد تلجأ بعض دول المنطقة إلى محاكاة الحالة الفيليبينية بهدف الحصول على أحكام مماثلة بهدف إضعاف الموقف الصيني في النزاع.

2- ستستمر في تعميق علاقاتها العسكرية والدفاعية مع الولايات المتحدة كآلية رئيسية لموازنة الصعود الصيني، لكن الاستمرار في هذه السياسة سيعتمد على مدى نجاح كل من الصين والولايات المتحدة في التأثير على دول المنطقة، فكلما نجحت الولايات المتحدة في إقناع دول المنطقة بأن الصين تمثل تهديدا للاستقرار وحرية الملاحة كلما اتجهت دول المنطقة إلى تعميق ارتباطاتها وعلاقاتها العسكرية مع الولايات المتحدة كآلية لموازنة الصعود الصيني، وعلى العكس كلما نجحت الصين في إقناع دول المنطقة بأن التدخل الأمريكي في النزاع يؤدي إلى تعميق حالة الاستقطاب وزيادة فرص عدم الاستقرار، كلما ابتعدت دول المنطقة عن الولايات المتحدة الأمريكية.

نستنتج أن كل من فيتنام والفيليبين قد أكدتا مرارا على مطالباتهما التوسعية – ذهبت مانيلا إلى حد إعادة تسمية بحر الصين الجنوبي بـ ; بحر الفيليبين الغربي ،فليس هناك من شك كبير من أن الصين تبقى القوة الوحيدة التي تدعم موقفها السياسي بالقوة المسلحة،و إلى جانب قضية تايوان، هو الأمر الذي أجبر واشنطن على دخول شرق آسيا كموازن خارجي بحري، وتعزيز أمن حلفائها في المنطقة.وهناك موقفين مختلفين حول الترتيبات الأمنية لمنطقة بحر الصين الجنوبي ،حيث تلتزم الصين بالبعد الإقليمي لنزاع بنما تعمل الدول المطلة على البحر على تدويل

(1) سرمد زكي الجابر ،نفس المرجع،ص.19.

القضـية بإيعـاز الولايـات المتحـدة الأمريكيـة كمـا تصـر الصـين علـى مبـدأ حسـن الجـوار و تعلــب الصــين دور المهـيمن فــي إبعــاد الأطــراف الدوليــة عــن النــزاع مــن قبيــل الولايـات المتحـدة الأمريكيـة و اليابـان ، لـنخلص أن الأمـن الإقليمـي هـو أمـن كـل دولـة على حد و ليس كل دول المنطقة.

المبحث الثالث: التداعيات الدولية لسياسة العسكرية الصينية في بحر الصين الجنوبي.

تصاعد الاهتمام الدولي بمنطقة جنوب شرق آسيا بقوة، خصوصا بحر الصين الجنوبي، و الذي يحتوي على ممرات بحرية مهمة وهي بمثابة شريان الحياة لدول المنطقة و دول شمال شرق آسيا ، وكذلك الدول التي تقع فيها ممرات بحرية مثل مصر و دول الخليج العربي و دول إفريقيا و التي تعتبر المورد الرئيسي لطاقة لدول شمال و جنوب شرق آسيا،نركز في هذا المبحث على الدور الأمريكي بصفتها لاعب تقليدي و قوة عالمية في المنطقة و نعرج في نقطة ثانية على تداعيات هذه السياسة على بعض الدول من جراء هذا النزاع.

-**الولايات المتحدة الأمريكية** :سوف يغدوا بحر الصين الجنوبي بصفة أخص و المحيط الهادئ بصفة خاصة مسرحا للقوات البحرية لدول المتاخمة له و الدول التي تتمتع بدور إقليمي و عالمي،ويتلخص دور الولايات المتحدة الأمريكية في تغير إستراتيجيتها في جنوب شرق آسيا ككل من الاحتواء الاقتصادي و الدبلوماسية الناعمة إلى الاحتواء العسكري لمواجهة التحديات الإقليمية، ويتجلى هذا التحول في المشاهد التالية([1]):

1- تعزيز الوجود العسكري:

تعتمد الولايات المتحدة في إستراتيجيتها الجديدة على تفعيل وجودها العسكري في الإقليم عبر القواعد العسكرية في دول شمال شرق آسيا البالغ عددها 29 قاعدة في كل من اليابان و كوريا الجنوبية و أستراليا، تحديدا في جزيرة جوام، جزيرة دييغو غارسيا في المحيط الهندي، و زيادة عدد الجنود الذي يصل إلى 80 ألف جندي موزع بين اليابان و كوريا الجنوبية، سترسل الولايات المتحدة الأمريكية المزيد من القوات إلى المحيط الهادئ بحلول عام 2016. كما تجري الإدارة الأمريكية

(1) براهما تشيلاني،**الإستراتيجية الأمريكية الجديد في آسيا الملامح و التحديات**، فبراير 2012، تم الإطلاع بتاريخ، 2017/04/01على الرابط:http://studies.aljazeera.net ..

مفاوضات جادة لنشر سفن حربية تابعة لسلاح البحرية في كوريا الجنوبية، وتسيير دوريات بحرية، انطلاقا من اليابان في إطار احتواء الصين([1]).

2- توسيع التحالف العسكري الإقليمي:

يتمثل المحور الثاني للإستراتيجية الأمريكية في تقوية الاختراق للمجال الحيوي الصيني بتوسيع نطاق التحالف الإقليمي ليشمل دول جنوب شرق آسيا جديدة ، مع زيادة تصدير الأسلحة لدول المنطقة، حيث شرعت واشنطن في توثيق التعاون العسكري مع فيتنام، التي كانت حتى الأمس القريب مناوئة للوجود الأمريكي في آسيا، لكن منذ عام 2011 بدأت فيتنام باستقبال بوارج البحرية الأمريكية بموانئها في بعثات تدريبية، والقيام بعمليات إصلاح السفن الحربية لدعم قدرتها على مواجهة الأنشطة الصينية في الجزر المتنازع عليها، وتصاعدت وتيرة التعاون و ذالك بإجراء فيتنام لمناورات بحرية مشتركة في بحر الصين الجنوبي خلال عام 2013، وفي إطار الإستراتيجية ذاتها، كما حاولت واشنطن استعادة العلاقات تدريجيا مع ميانمار, الحليف التقليدي للصين في جنوب شرق آسيا ([2]).

كما تعمل على خلق تحالف آسيويا يحاكي حلف شمال الأطلسي، هدفه الأساسي احتواء المد الصيني إقليميا يمتد عبر المحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا، حيث يدل على هذا التوجه المناوئ لصين إجراء حوالي "300 مناورة" بحرية كبرى في السنتين الأخيرتين، كان من أهمها التدريبات العسكرية الأمريكية في "خان كويست" في منغوليا على الحدود الشمالية لصين، بمشاركة "ألمانيا، فرنسا، كندا، اليابان، كوريا الجنوبية، الهند، سنغافورة" والتي تعتبر تحديا مباشرا لصين. أما الأمر الذي لا يقل أهمية عن الحشد العسكري فهو تعزيز التعاون الأمني بين الولايات المتحدة وشركائها المحليين بوضع مراكز إضافية في الفيليبين، تايلاند، أستراليا وسنغافورة،

(1) براهما تشيلاني،نفس المرجع .

(2) أندريا بومن،و آخرون،**انعدام الأمن البحري في شرق آسيا**، ترجمة،إيمان سويد، تاريخ 4 آذار، 2013،تم الإطلاع بتاريخ،2017/04/01،على الرابط:http://www.rsgleb.org/article.php?id=406&cid=25&catidval=0

والتـي مـن شـأنها تشـكيل نقطـة انطـلاق بالنسـبة للجـيش الأمريكـي فـي حالـة نشـوب نزاع مسلح([1]).

أمـا الرهـان الأبـرز فتمثـل فـي تسـليح تـايوان بقيمـة "12 مليـار دولار" تقريبـا ممـا أثـار احتجاجـات بكـين ودفعهـا عـام 2013 إلـى تجميـد العلاقـات العسـكرية مـع الولايـات المتحدة وإلى اتهام واشنطن بمناوأة وحدة أراضي الصين.

تميـز الوجـود الأمريكـي بزيـادة عسـكرة بحـر الصـين الجنـوبي و ترحيـب دولـه بتواجـد دولي يكسر شوكة الهيمنة الصينية.

3-الشراكات الاقتصادية:

يمثـل التعـاون الاقتصـادي إحـدى أهـم القضـايا التـي ركـزت عليهـا زيـارة الـرئيس الأمريكـي أوبامـا الأخيـرة فـي نيسـان 2014 إلـى كـل مـن اليابـان وكوريـا الجنوبيـة لمـا يمثلانـه مـن أهميـة إسـتراتيجية للمصـالح الاقتصـادية الأمريكيـة، حيـث وافقـت واشـنطن مـع كـل مـن اليابـان وكوريـا الجنوبيـة علـى اتفاقيـات جديـدة لتحريـر التجـارة، ومضـاعفة صـادراتها للإقلـيم إجمـالا بحلـول عـام 2016 لترفـع مـن مسـتواها الحـالي الـذي يصـل إلى "350 مليار دولار".

إلا أن هنـاك تحـديات تقـف أمـام السياسـة الأمريكيـة فـي جنـوب شـرق آسـيا و التـي نحددها في نقطتين مهمتين:

1-العجـز المـالي والـذي شـكل عـائق رئيسـي أمـام التواجـد العسـكري الأمريكـي فـي هـذه المنطقـة و المقـدر بـ "700 مليـار دولار"، ويفـرض ذلـك علـى الإدارة الأمريكيـة تحقيـق التـوازن بـين الوفـاء بالتزاماتهـا العسـكرية فـي الإقلـيم وخفـض تكلفـة الانتشـار العسـكري الأمريكي.

-غيـاب الثقـة بـين دول المنطقـة و أمريكـا بحيـث تـرى دول بحـر الصـين الجنـوبي أن الو م أ، غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها الأمنية في المنطقة.

(1) أندريا بومن،و آخرون،نفس المرجع.

– **مركزيــة العلاقــات الصــينية مــع دول الإقلــيم:** لا تتـأثر العلاقـات بـين الصـين ودول الإقلـيم بسـبب الخلافـات الحدوديـة، فهـذه العلاقـات وثيقـة وقائمـة علـى سياسـة حسـن الجـوار، وقـد وصـل حجـم التبـادل التجـاري بـين الطـرفين إلـى مسـتويات قياسـية مـع دخـول اتفاقيـة التجـارة الحـرة بـين دول آسـيان حيـز التنفيـذ، وهـو مـا يصـعب مهمـة الولايـات المتحـدة الأمريكية،وتعتمـد دول الإقلـيم بصـفة أساسـية فـي نموهـا الاقتصـادي وارداتها على التحالف مع الصين – مثل ميانمار و الفيتنام([1]).

– فـي حـين تعتبـر اليابـان وكوريـا الجنوبيـة الـدور الصـيني محوريـا فـي الحـد مـن الطموحـات النوويـة لكوريـا الشـمالية، فضـلا عـن أن غالبيـة دول الإقلـيم تضـم أقليـات صـينية تقـدّر بنحـو "40 مليـون نسـمة" تمثـل قاعـدة قويـة لتوثيـق علاقـات دولهـم مـع الصين .

نسـتنتج أن إسـتراتيجية الولايـات المتحـدة الأمريكيـة فـي المحـيط الهـادئ تهـدف إلـى احتـواء الصـين، و إدخالهـا فـي شـبكة أوسـع مـن العلاقـات التعاونيـة و التـي تسـهم فـي صـياغة الشـراكة العالميـة، وبالتـالي يبـرز مفهـوم جديـد للأمـن الإقليمـي غيـر قـائم علـى التعريـف الجغرافـي بـل دخـول قـوة مـن خـارج الإقلـيم ،لنقـر أن مـا قالـه **ميرشــايمر** أن المهـيمن الإقليمـي لا يمكنـه السـيطرة علـى إقلـيم آخـر مـا لـم يسـيطر علـى سـطح البحـار وهـو مـا تفعلـه الـو م أ،و تريـد الصـين تحقيقـه ضـمن الإسـتراتيجية البحريـة و التـي أقصاه 2040.

–أثـرت السياسـة العسـكرية الصـينية فـي بحـر الصـين الجنـوبي علـى بقيـة دول العـالم خاصـة التـي تربطهـا مصـالح اقتصـادية و تجاريـة بمنطقـة شـمال و جنـوب شـرق آسـيا ، و بـالأخص الـدول التـي تتمتـع بممـرات بحريـة وذلـك بسـب التنـافس الـدولي الحـاد علـى السـيطرة علـى تلـك الممـرات مـن بـين تلـك الـدول مصـر و اليابـان و دول الشـرق الأوسـط و التـي تقـوم بتزويـد الصـين و دول المنطقـة بالطاقـة.و مـن خـلال هـذا

(1) أندريا بومن، وآخرون،نفس المرجع.

سنتحدث عن أهمية مضيق ملقا كونه جزء من بحر الصين الجنوبي والذي يربط بين البحر الشرقي و الجنوبي([1]).

-تنازع الدول على مضيق ملقا: يعتبر ممر إستراتيجي عالمي و هو يقع بين شبه الجزيرة الماليزية و سومطرة ،و نظرا لما يتمتع به هذا المضيق من مكانة إستراتيجية و قيمة اقتصادية هامة، جعله على مر الزمن عرضة للاحتلال الأجنبي في زمننا سابق ،ويخضع الآن لسيطرة ماليزيا و إندونيسيا و سنغافورة بشكل مشترك،و يستقبل سنويا أكثر من 50 ألف باخرة أي ما يعادل 137 ناقلة أو باخرة يوميا، إذن هو محل تنافس بين القوى الدولية و الإقليمية و لعل أبرزها الصين و الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و الهند و غيرها من الدول([2]).

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية يعتبر مفتاحا للسيطرة على آسيا وهو ما يضمن لها السيطرة على القوى البحرية و إغلاق الملاحة في وجه الدول الأخرى وقت الحروب والذي وصفه الخبراء بحنجرة آسيا في قبضة الو م أ،

فهي تخوض نزاعا قويا بينها وبين الهند واليابان وهو ما يفسر لنا التداعيات الإقليمية والدولية لنزاع بحر الصين الجنوبي.

تأتي السيطرة الأميركية على هذا المضيق من حيث الأساس من جزيرة كوانغ داو (قاعدة غوام العسكرية) التي تقع على ملتقى خط الولايات المتحدة –المحيط الهندي ، وخط اليابان – أستراليا ، حيث يمكن إرساء الأساطيل الضخمة فيها وإقلاع وهبوط القاذفات الإستراتيجية بعيدة المدى من طراز B-2و B-52ولذا تعتبر أمريكا قاعدة غوام " الصور البحري العظيم " في قلب المحيط الهادئ . وبالإضافة إلى ذلك قامت الولايات المتحدة عام 1992 بنقل مقر قيادة الخدمات الخلفية للأسطول السابع إلى قاعدة ZhangYi البحرية في سنغافورة التي تتمتع بموقع

(1) محمد صوان، **الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في جنوب شرق آسيا**،تاريخ النشر،2014/05/02تم الإطلاع بتاريخ،2017/04/10،على الرابط: http://albaath.news.sy/?p=4173

(2) سفيان بلمادي،مرجع سابق،ص ص.22-24

(3) على حسن باكير،**تحولات الطاقة و جيوبوليتيك الممرات البحرية : "ملقا" نموذجا**، تاريخ النشر،08 يونيو 2014 ،تم الإطلاع بتاريخ 2017/04/04،على الرابط:.http://studies.aljazeera.net

جغرافي متفوق في غاية الأهمية ،و الذي يعزز السيطرة الأميركية على الخطوط البحرية الهامة في جنوب شرقي آسيا([1]).

و قد عملت الهند على تعزيز تأثيرها في منطقة ملقا عبر الأساليب السياسية و الاقتصادية والدبلوماسية ، وذلك ببناء قوة بحرية وراء تحقيق " إستراتيجية السيطرة الهندية " . ففي السنوات الأخيرة قامت الهند في العديد من الأعمال والنشاطات في المجال العسكري ، فبعدا تشكيلها لقيادة القوات البحرية الشرقية ، فها هي تغطي المجالات البحرية من بحر العرب إلى بحر الصين الجنوبي، وبعبارة أخرى إن ناقلات البترول الصينية سوف تمر بالمياه التي تجوب فيها البحرية الهندية يوميا.

تبدو التحركات اليابانية التي اتخذتها بزعم مواجهة " الأوضاع المحيطة " قد اتسعت لتطول مضيق ملقا ، ففي ماي عام 2000 ، توصلت إلى اتفاقية مع سنغافورة حول استخدام قاعدة جوية فيها . كما سبق لها أن طالبت دول جنوب شرقي آسيا ، أكثر من مرة بإجراء تعاون في مجال القيام بمناورات عسكرية مشتركة ضد القرصنة البحرية وتبادل المعلومات الاستخبارتية . و ضرب القرصنة البحرية ، ظلت تعمل على تنمية وتطوير قدراتها على الاستكشاف والاستطلاع والضرب والهجوم بعيد المدى،وفي هذا الصدد أشار بعض المحللين إلى أن التضخم العسكري الياباني الذي بنته تحت ذريعة ضرب القرصنة ، عاد ليشكل جزأ هاما من الإستراتيجية البحرية اليابانية لجنوب شرق آسيا([2]).

كما ترى مصر ومجموعة من الدول الأفريقية و العربية أن أزمة بحر الصين الجنوبي تؤثر على العلاقات الدولية و بالتالي تعيق حرية الملاحة البحرية التي في الأساس هي تدهور للوضع الاقتصادي و التجاري في هذه البلدان لأنها ممر و مورد لطاقة كما سبق ذكره لدول شرق آسيا.

و من ثم، فإن أحد المداخل المهمة لتخفيف حدة النزاع تتمثل في الإبقاء على النزاع في إطاره الثنائي أو الإقليمي، وهو ما يشير إليه الموقف الدولي بشكل عام.

(1) محمد فايز فرحات ،مرجع سابق،ص.9.

(2) على حسن باكير،مرجع سابق.

تواجه الصين هذا المأزق الأمني و الذي يمس الأمن الطاقوي الصين بمجموعة من الوسائل منها([1]):

1-تعجيل بناء الممرات الأربع الكبرى وهي : الخط البحري الدولي لنهر الميكونغ ، بانكوك – كونمينغ ؛ والطريق البري ، كونمينغ – بانكوك ؛ وسكة الحديد الآسيوية ؛ والطريق السريع بين نان نينغ – معبر الصداقة يو يي كوان-هانوي ،و يرى المراقبون إن هذه الممرات ستزيد من حركة المواطنين والبضائع وحجم التجارة البينية ودول جنوب شرقي آسيا بشكل خارق للعادة ؛ والاهم من ذلك تمهد الطريق أمام الإستراتيجية النفطية الصينية.

2-بناء قناة كلاك ، يبلغ طول هذه القناة التي تشق جنوب تايلاند، 102 كيلومتر بعرض 400 متر وعمق 25 مترا ، ومن المقدر إن يصل حجم تكاليفها 20 مليار دولار أمريكي . وبعد إنجاز بناء هذه القناة يمكن لسفن أن تدخل من بحر أندمان في المحيط الهندي مباشرة إلى الخليج التايلاندي الواقع في المحيط الهادئ (الباسيفيك) دون المرور بمضيق ملقا.

3-ضرورة بناء أسطول لنقل البترول ذو قدرة شحن كافية في أسرع وقت ممكن. فحتى يومنا هذا لا تمتلك الصين مثل هذا الأسطول البحري الضخم لنقل البترول و العالم يعتمد على السفن العملاقة في نقل البترول القادرة على حمل من 270-300ألف طن، فإذا لم تمتلك الصين لعدد كاف من السفن البترولية العملاقة ، فان مسألة نقل البترول ستبقى عرضة لسيطرت الغير في ظل تزايد حجم البترول المستورد.

(1) عبد الله أحمد بن أحمد، **الأهمية الإستراتيجية لمضيق ملقا في أمن الطاقة الصينية**،جريدة غلوبال تايمز ،01يوليو2012.تم الإطلاع بتاريخ،2017/04/10،على الرابط:
file:///C:/Users/user/Desktop/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%AF%20%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%20%E2%80%AB%E2%80%AC/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9%20%D9%84%D9%85%D8%B6%D9%8A%D9%82%20%D9%85%D9%84%D9%82%D8%A7%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A3%D9%85%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9.html

4- على الصين بناء قوة بحرية كبرى ، وبدون ذلك لا يمكن لها أن تضمن انسياب الخطوط البحرية ، كما لا يمكن أن تؤمن سلامة سفنها لنقل الطاقة ، وبدون ذلك لا يمكن أن تتخلص من مأزق أمن طاقتها.

مما نستنتج أن لناقلات النفط العملاقة طرق بحرية خاصة بها، و هي ثلاثة مسارات مهمة ([1]):

-مسار إلى الولايات المتحدة الأمريكية و أمريكا الشمالية و الجنوبية عبر رأس الرجاء الصالح.

-مسار إلى جنوب شرق و شرق آسيا عبر مضيق ملقا و يتضمن هذا المسار الحجم الأكبر وهو يضم كل من اليابان و الصين أكبر مستهلك للطاقة.

- مسار إلى أوروبا عبر قناة السويس «السفن الكبيرة تسلك مسار رأس الرجاء الصالح".

و منه نستنتج أن الصين في صراع سيادة مع دول جنوب شرق آسيا حول بحر الصين الجنوبي ، أما الاستنتاج الثاني فهي تتنافس حول الهيمنة الإقليمية و الدولية على الممرات البحرية و التي تشكل مصادر التجارة و تنقل الطاقة عبرها ، حيث تعتبر الدول التي تطرقنا إليها من أكبر الدول المستهلك للطاقة.

(1) عبد الله أحمد بن أحمد ،نفس المرجع.

خلاصة

نخلص في نهاية هذا الفصل أن واقع الأمن الإقليمي في منطقة بحر الصين الجنوبي هش في ظل سياسة التسليح التي تخوضها دول جنوب شرق آسيا من أجل تقويض القوة و كسر هيمنة الصين، مما يدفعنا لاستخلاص ما يلي:

1-جعل منطقة بحر الصين الجنوبي سوق لسلاح تتنافس عليه كل من أوروبا و روسيا مما أدى إلى عسكرة المنطقة و التي أصبحت تعج بالأساطيل البحرية.

2- تجدر النزاع و التمسك بتاريخية الجزر يزيد من حدة التوتر، حيث أصبح الأمن الإقليمي على صفيح ساخن تكاد تعصف به التصادمات لولا تمسك الصين بمبدأ حسن الجوار وهي أحد آليات الدبلوماسية الأمنية.

3- تنافس كل من الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان على المنطقة لاحتواء الصين و كبح جماح الهيمنة التي تصبوا الصين لبلوغها.

4- الترتيبات الأمنية كانت على حساب المنطقة و ليست لحماية المنطقة و هو ما عبرت عليه الشراكة الأمنية لدول بحر الصين الجنوبي و شمال شرق آسيا مع الولايات المتحدة الأمريكية،مما وضع الصين في موقع المهدد للأمن الإقليمي .

5-أثارت قضية بحر الصين الجنوبي تداعيات دولية كانت سببا في زيادة شدة التوتر و تعطيل دور رابطة الآسيان في وجود حلول جوهرية لنزاع.

6-الصين تريد أن تهيمن على إقليمها حتى يتسنى لها لعب دور عالمي و هو ما لمسناه في دخولها في العديد من المنظمات الإقليمية و الدولية و التي أضحت تمارس فيها سلطتها باعتبارها دولة كبرى.

7- مضيق ملقا هو بؤرة صراع و تنافس بين القوى البحرية الإقليمية و الدولية و الذي يعكس حاجة الدول الكبرى لموارد الطاقة و التحكم في التجارة العالمية.

الخاتمة

الخاتمة.

على إثر هذه الدراسة يتبن لنا أن القوة البحرية الصينية أحد أهم الركائز القوية داخل المؤسسة العسكرية الصينية، و التي ترسم معالم العملاق الصيني في جنوب شرق آسيا ،و إذ يحدد الأمن الطاقوي معالم سياسات الصين الأمنية و رسمها و وضعها في بيئتها الإقليمية ، حيث تعتبر بكين محورا لهذه المنطقة الحيوية من العالم ،بعيدا عن وجود أي قوى أخرى ذات مصالح في جنوب شرق آسيا،ويتأكد لنا حقبة بعد حقبة تنامي القدرات القومية الصينية كونها تريد الاضطلاع بحامية الأمن الإقليمي والذي يندرج ضمن سياستها الأمنية ، ومهماتها المستقبلية،وهي ترى أنه لا يمكن تنفيذها إذ لم تصبح قوة بحرية كافية و قادرة على إنجاز تلك المهام،و حين تعمقنا في الدراسة اتضح لنا أن الصين تقوم بتسليح بحر الصين الجنوبي و تطمح إلى جعله منطقة دافع جوي ،و هو ما يتناف مع مبادئ حسن الجوار، و أن الترتيبات الأمنية التي قامت بها تنبأ على أنها تريد أن تهيمن على المنطقة و حماية مصالحها القومية و هو ما ترجمه الإنفاق الكبير بخصوص قوتها البحرية و جعلها أقوى بحرية في المنطقة بل في القارة ككل، وما اشتداد الصراع بينها و بين دول بحر الصين الجنوبي إلا براهن على وجود أمن إقليمي وطني و ليس أمن إقليمي لكل الإقليم.

و في الأخير رغم تبنى الصين مبدأ حسن الجوار وعلاقاتها الجيدة بدول بحر الصين الجنوبي و التي تحكمها علاقات تجارية بينية قوية، ألا أن تسليح هذا البحر يساهم وبشكل كبير في تقويض القوة لدوله و الذي من شأنه أن يعصف باستقرار المنطقة و صد القوى الخارجية عنها،وهو ما يثبت فرضية أن زيادة الترسانة العسكرية البحرية الصينية في بحر الصين الجنوبي يزيد من تقويض القوة العسكرية لدوله و يهدد الأمن الإقليمي للمنطقة.

و هو ما يؤكد أن الصين تريد أن تهيمن على إقليمها ولا تريد لعب دور إقليمي فقط بل تصبوا نحوا التعددية و إسقاط الهيمنة الأمريكية،وتحاكي صور الصين العظيم ،بصور بحري قوامه أساطيل بحرية تحمي الصين.

قائمـــــــة المراجـــــــــــــع

قائمـــــــة المراجـــــــــــــع.

الكتب

1. أنـور محمـد فـرح،**نظريــة الواقعيــة فــي العلاقــات الدوليــة** ،مركـز كردسـتان للدراسـات الإستراتجية ، السلمانية،سنة 2007.

2. جون مير شايمر، **مأساة سياسة القوى العظمى** ،ترجمة،مصطفى محمد قاسم،النشر العلمي و المطابع ،لرياض، سنة 2012.

3. جميس هولمز،**طريقة الصين في الحرب البحرية منطق ماهان و قواعد ماو**،مركز الإمارات و البحوث الإستراتيجية،سنة 2011.

4. خديجة عرفة محمد ، **أمن الطاقة و آثاره الإستراتيجية**، الرياض 2014.

5. ذوقان عبيدات وآخرون، **البحث العلمي مفهومه،أدواته،أساليبه**،دار مجدولاي للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن،بدون تاريخ.

6. صلاح نيوف ، **مدخل إلى الفكر الاستراتيجي** ، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك.ص 24-27،تم الإطلاع بتاريخ،2017/02/13،على الرابط: .http://boulemkahel.yolasite.com/resources

7. صلاح الدين شروخ،**منهجية البحث العلمي**،دار العلوم للنشر و التوزيع،عنابة، الجزائر.

8. عباس غالي الحيثي،**نظريات السيطرة الإستراتجية و صراع الحضارات**، دار أسامة للنشر و التوزيع ،الأردن عمان.

9. عبد القادر محمد فهمي، **دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي**، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،أبو ظبي، سنة2000.

10. عبد القادر دندن،**الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية**،مركز الكتاب الأكاديمي،عمان،سنة2015 .

11. مايكل كلير،**الحروب على موارد الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**،ترجمة :عدنان حسن،سنة 2002، دار الكتاب العربي بيروت.

12. فوزي حسن حسين،**الصين و اليابان ومقومات القطبية العالمية**،دار المنهل اللبناني، بيروت،سنة2009.

13. هدي متيكس وصدقي عابدين.قضايا الامن في آسيا، مركز الدراسات الاسيوية, القاهرة ،سنة2004

14. يونس مؤيد يونس، **أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الإستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة و آفاقها المستقبلية** ،تاريخ النشر،2015/01/01،ص.174. تم الإطلاع بتاريخ،2017/03/30 على الرابط، https://books.google.com/books?isbn=9796500222516

مذكرات و رسائل

15.أميمه على طه،**العلاقات الصينية الأمريكية بعد الحرب الباردة**،مذكرة تكميلية لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الخرطوم ،سنة 2002.

16. توفيق حكيمي ،**الحوار النيواقعي النيولبرالي حول مضامين الصعود الصيني** مذكرة مكملة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،جامعة حاج لخضر ،باتنة.

17. لبنى جصاص ،**دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي،دراسة حالة :رابطة دول جنوب شرق آسيا**،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير،جامعة محمد خيضر، بسكرة،2010/2009.

18. عبد الرزاق بوزيدي ، **التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة الأزمة السورية 2014/2010** ، مذكر مكملة للحصول على شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة ، سنة 2015/2014.

19. عبد القادر دندن، **الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة في محيطها الإقليمي: آسيا الوسطى- جنوب آسيا – شرق و جنوب شرق آسيا**، مذكرة مكملة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص: علاقات دولية ، جامعة الحاج لخضر باتنة، سنة 2013.

20. هشام بن عبد العزيز العمار،**مكانة الصين الدولية**،مذكرة مكملة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية،جامعة الملك سعود، السعودية،سنة2008.

المواقع الإلكترونية:

21. أنس القصاص، **الإستراتيجية البحرية الصينية وتشكل النظام العالمي الجديد**، تاريخ النشر، 10/22 /2015.تم الإطلاع بتاريخ ،2017/03/03،على الرابط: http://ida2at.Com/author/anas-el-qasas/.

22. أندريا بومن،و آخرون،**انعدام الأمن البحري في شرق آسيا**، ترجمة،إيمان سويد، تاريخ 4 آذار، 2013،تم الإطلاع بتاريخ،2017/04/01،على الرابط: http://www.rsgleb.org/article.php?id=406&cid=25&catidval=0

23. أحمد دياب ،**بحار آسيا تعج بالأساطيل**،تاريخ النشر2013/12/12،تم الإطلاع بتاريخ،2017/03/12، http://www.alkhaleej.ae/supplements/page/e65a59b2-f711-4f21-b325-ba59b22a38f8

24. براهما تشيلاني،**الإستراتيجية الأمريكية الجديد في آسيا الملامح و التحديات**،تاريخ النشر، فبراير 2012، تم الإطلاع بتاريخ، 2017/04/01على الرابط: http://studies.aljazeera.net .

25. باهر مردان، **الصين و نزاعات بحر الصين الجنوبي و الشرقي**،ص2،3، تم الإطلاع بتاريخ 2017/02/15على الرابط:https://www.academia.edu/11097886

26. تامر بدوي ، **التأثيرات المحتملة لتنظيم الدولة على المجال الأوراسى الأبعاد و التداعيات الإقليمية** ، تاريخ النشر 2014/11/23،تم الإطلاع بتاريخ ،2017/02/15،على الرابط:. http://studies.aljazeera.net/ar/files/isil/2014/11/20141123844790265.7.html.

27. جوناثان بير كشيرميلر،**بحر الصين الجنوبي بؤرة الصراع القادم**، ترجمة كريم الماجري،تاريخ النشر،6يونيو2016، ،تم الإطلاع بتاريخ 2017/03/15، على الرابط، http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/06/160606075436247.html

28. حمدوش رياض، **محاضرات في نظرية التكامل و الاندماج**،تم الإطلاع بتاريخ 2017/02/12،على الرابط:
https://www.google.com/search?q=www.project-syndicate.org&gws_rd=ssl#q=%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D9%8A%D9%85%D9%86+%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A.

29. حسين علي حسين،**بناء القدرة البحرية مطلب ام خيار**،**مجلة المسلح**،تاريخ النشر،2014/11/24، تم الإطلاع بتاريخ ،2017/02/10،على الرابط: http://www.almusallh.ly/ar/navy/562-build-navy.

30. رزيقة غراب و هاجر سي ناصر ، **سياسات أمن الطاقة و تحدي الموازنة بين تأمين الاحتياجات الطاقوية ومتطلبات التنمية المستدامة**،جامعة سطيف،سنة 2015،على الرابط: http://eco.univ-setif.dz/uploads/310h.pdf

31. سرمد زكي الجابر، **الانعكاسات المستقبلية للترتيبات الإقليمية في إقليم جنوب شرق آسيا على الهيمنة الأمريكية**، ،تم الإطلاع بتاريخ 2017/04/15على الرابط: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=117054.

32. سفيان بلمادي،**جوسياسة المضايق البحرية الإستراتيجية و أمن إمدادات الطاقة مضيق ملكا و أثره على أمن الطاقة الصيني نموذجا،سنة2015**،تم الإطلاع بتاريخ 2017/03/16،على الرابط: http://diae.net/wp-content/uploads

33. سونغ اي قوه، **حقائق قضية بحر الصين الجنوبي**،جريدة الأهرام،تاريخ النشر،10يونيو2016، تم الإطلاع بتاريخ،،2017/03/16. على الرابط: http://www.chinabelaraby.com

34. سامي محمد ملحم، مناهج البحث في التربية وعلم النفس،تاريخ النشر2016/01/06،تاريخ الزيارة 2017/02/20،على الرابط: https://alawg50.wordpress.com

35. طارق الشيخ ،**الصين و إستراتيجية حاملات الطائرات**،تاريخ النشر ،2016/01/18،تم الإطلاع بتاريخ ،2017/03/13،على الرابط:
http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/469222.aspx

36. محمد صوان، **الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في جنوب شرق آسيا**،تاريخ النشر ،2014/05/02،تم الإطلاع بتاريخ،2017/04/10،على الرابط:
http://albaath.news.sy/?p=4173

37. محمد سكر، **هل تدفع التوترات في بحر الصين الجنوبي إلي سباق تسلح**،تاريخ النشر ،2016/09/17، تم الإطلاع بتاريخ،2017/03/30 على الرابط:
.http://elbadil.com

38. معين أحمد محمود، **البحرية الصينية و السعي نحو القوة البحرية الأكبر**، تاريخ النشر، 2015/10/24، تم الإطلاع بتاريخ، 2017/03/03 على الرابط:
.http://defense-arab.com/vb/threads/98651

39. محمد أبو أمجد،**بعد حكم لاهاي بحر الصين الجنوبي** ،تاريخ النشر ،12/يوليو2016، تم الإطلاع بتاريخ،2017/03/15على الرابط:http://www.chinabelaraby.com .

40. ممدوح الشومان،**الواقعية الهجومية المهيمن الإقليمي و محدودية هيمنته**،تاريخ النشر ،2016/11/03، تم الإطلاع بتاريخ ،2017/02/13 ،على الرابط:
http://a3wadqash.com/?p=284

41. محمد نعمان جلال، **العقيدة العسكرية للجيش الصين و دروس للوطن العربي**،مجلة الوسط، العدد،3227،تاريخ النشر2011/07/09،تم الإطلاع بتاريخ،2017/03/02،على الرابط:http://www.alwasatnews.com/news/571641.html .

42. محمد بن سعيد الفيطيسي،**التقيم الاستراتيجي للقوة الصينية بعد العام 2014**،المعهد العربي للبحوث و الدراسات الإستراتيجية، تاريخ النشر 2014/01/2208، تم الإطلاع بتاريخ ،2017/03/13،على الرابط:http://alwatan.com/details/1307 .

43. عبد الله أحمد بن أحمد، **الأهمية الإستراتيجية لمضيق ملقا في أمن الطاقة الصينية**،جريدة غلوبال تايمز ،01يوليو2012،تم الإطلاع بتاريخ،2017/04/10،على الرابط:
file:///C:/Users/user/Desktop/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%AF%20%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%20%E2%80%AB%E2%80%AC/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%87%D9%85%

44 . على حسن باكير،**تحولات الطاقة و جيوبوليتيك الممرات البحرية : "ملقا" نموذجا**،تاريخ النشر،08 يونيو 2014 ،تم الإطلاع بتاريخ 2017/04/04،على الرابط:
http://studies.aljazeera.net

45. عبد الجليل زيد المرهون، **الإنفاق العسكري العالمي**،تاريخ النشر،2012/12/01، تم الإطلاع بتاريخ، 2017/03/30على الرابط:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%86%d9%81%d8%a7%d9%82-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b3%d9%83%d8%b1%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%8a

46. عبد الصمد سعدون عبد الله، **الصراع على موارد الطاقة دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي للصين**، المجلة العربية للعلوم السياسية، تم الإطلاع بتاريخ ،2017/02/20،على الرابط:
http://www.caus.org.lb/Home/electronic_magazine.php?emagID=59&screen=3#.

47. نبيل سرور، **المؤسسة العسكرية و حماية إنجازات حقبة الإصلاح و الانفتاح**، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 93، تموز 2015،تم الإطلاع بتاريخ ،2017/03/03،على الرابط:https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content .

48. نهى خالد،**موازين القوي في شرق آسيا**، تاريخ النشر2015/01/09، تم الإطلاع بتاريخ ،2017/04/01على الرابط:www.noonpost.org/content/4970 .

49. نصر الدين أوشن و محمد خميسي ،**مدى تأثير حقل الدراسات الأمنية بالتنظير في العلاقات الدولية** ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، سنة 2013/2012،على الرابط:

https://www.academia.edu/5510708

50. هدياكي كانيدا،**الصين و نهضة القوة البحرية**،ترجمة، إبراهيم محمد علي،تاريخ النشر،2005/09/11. تم الإطلاع بتاريخ ،2017/02/10، على الرابط: .http://www.alghad.com/articles/551356

51. **إستراتيجية القوات البحرية الصينية ثلاثية المقومات**،تاريخ النشر،نوفمبر 2010،تم الإطلاع بتاريخ،2017/03/17،على الرابط:http://www.iiss.org/terms-and-conditions.

52. **أطماع الصين في الممرات البحرية تشعل سباق التسلح في شرق آسيا**،تاريخ النشر،2016/03/31، تم الإطلاع بتاريخ،2017/03/17.على الرابط، .http://www.alborsanews.com

53. **بحر جنوب الصين..نزاع سيادة ينذر بمواجهة دولية**، تاريخ النشر 2016/07/10، على الرابط:http://www.aljazeera.net/encyclopedia/issues

54. **حروب قادمة في شرق آسيا**، تاريخ النشر،2013/04/10،تم الإطلاع بتاريخ،2017/03/10، على الرابط:http://defense-arab.com/vb/threads/66256